

الخاصه بـ

قطاع المستشفيات والمنشآت الصحية

إشراف

دكتور / هشام فاروق الإبيارى

Dr.Hesham Farouk Alebiary

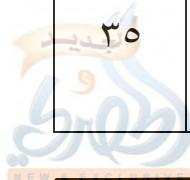
الباحث

عمرو محمد ذكي عبدالوهاب سلامه

Amr Mohamad Zaki Abad Al-wahab Salama



رقم الصفحة	المحتويات
٣	Introduction مقدمة
٥	The concept of internal control and مفهوم الرقابة الداخلية وما هيها
٨	Internal control objectives..... أهداف الرقابة الداخلية
١١	Types and Categories of internal control..... أنواع الرقابة الداخلية وتصنيفاتها
١٤	Staff and elements of internal control أركان ومقومات الرقابة الداخلية
١٧	Internal control components..... مكونات الرقابة الداخلية
١٩ الهيكل التنظيمى ومتطلبات نظام الرقابه فى المستشفيات.
٢٢ خطوات تصميم نظم الرقابة الداخلية وأسس تطبيق الجوده بالمستشفيات.
٢٧ خطوات تصميم نظم الرقابة الداخلية وأسس تطبيق الجوده بالمستشفيات.
٢٧ إستبيان للضبط الداخلى والرقابه الداخلية (محاسبياً .. من إعداد الباحثان)
٣١ Questionnaire internal control (Accountingdesigned by the researcher).
٣١ مقتراحات وطرق تحسين نظم الرقابة الداخلية (مقتراحات من منظور الباحثين)
٣٢ The Ways to improve internal control systems (from the perspective of the researchers)
٣٢ صور من المستندات الفعلية(نماذج مصمته - فعليه وموثقة)
٣٥ References.....
	المراجع



مقدمه

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها ، وفضلاً عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها ، ولعدم تأخر نتائج التدقيق الخارجي كانت الرقابة الداخلية أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد التامة، حيث أن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق أو عدم توسيع هذا النطاق. كما يتوقف على هذا النظام أيضاً نوع التدقيق المناسب لحالة المنشأة.

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من الاهتمام المتزايد وكثرة الحديث عن ظاهرة الفساد التي أصبحت هاجس الإنسان العادي قبل المفكر، ولها دعایات وترويج حتى على المستوى العالمي فالشركات الكبرى ترصد مبالغًا في موازناتها لرشوة المفاوضين من الدول النامية تحت باب الهدايا والعمولات . والمواطن العادي هاجسه أن ما ترصده الدولة للخدمات سيبتلعه الفساد المالي والإداري، والمُسؤول يتغوف من الإنفاق لكي لا يقع في دائرة المسائلة عن الفساد بكل أنواعه.

* وهنا لابد من :

بيان أشكال الفساد المالي والإداري ، وأسبابه ، وأهم آثاره السليمة ثم تبيان الرقابة الداخلية من حيث مفاهيمها وإجراءاتها واحتصاصاتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها في مكافحة ذلك الفساد، ودور الإدارة العليا في دعم الرقابة الداخلية بتوفير الاختصاصات المالية وغير المالية التي يستوجبها عمل الرقابة في مكافحة الفساد بكافة أنواعه وفي عدم التهاون في محاسبة المخالفين وإحالتهم إلى القضاء والمساءلة. بالإضافة إلى المراجعة الداخلية وهي وظيفة مستقلة داخل المشروع تهدف إلى فحص الأمور المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى الخاصة بالمشروع بهدف خدمة الإدارة ، فهي نوع من أنواع الرقابة الإدارية وتهدف إلى قياس وتقدير درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى بكافة أنواعها..

وغالباً ما يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية وكذلك على نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملحوظات المرفقة بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، نظراً لارتفاع تكلفة إجراءات الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافة العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

لذا يعتمد على استخدام أسلوب العينة الإحصائية بدلاً من فحص العمليات المالية بالكامل والذي يعتبر مكلفاً ويحتاج إلى وقت طويل ولا داعي له في ظل وجود نظام رقابة داخلية قوي ، أي أن طبيعة نظام الرقابة الداخلية هي التي تحدد أسلوب المراجع في عملية التدقيق التي يقوم بها.

فكان لابد من إلقاء الضوء ويدقه على :

- ماهية الرقابة الداخلية.
- مفهوم الرقابة الداخلية .
- تعرفيها من وجهة نظر الاقتصاديين والتجاريين في مختلف المنشآت.
- مراحل تطور الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على ذلك.
- إجراءات فهم الرقابة الداخلية.
- ماهية التدقيق الداخلي وعلاقته بالرقابة الخارجية.
- والسياسات المتبعة للرقابة الداخلية.
- ومهام واحتصاصات المراجع الداخلى لانه عنصر فعال وهام ضمن منظومة الرقابة الداخلية.
- والأهداف العامة للرقابة الداخلية.
- والأهداف الرقابية الخاصة بالوحدات الحكومية.
- وأركان ومقومات الرقابة الداخلية.
- ومكونات الرقابة الداخلية.
- وأنواع الرقابة الداخلية وتصنيفاتها.

- ثم خطوات تصميم نظم الرقابة الداخلية.
- وانتقاء إجراءات وأسس تطبيق الجودة لخدمة الجانب الرقابي داخل المنشأة بأعلى دقة ممكنه.
- ثم بعد ذلك وضع عدة نماذج وإقتراحات لنظام الرقابة الداخلية والبت في تفعيله بالمنشأة.

وذلك لأن الغرض الأساسي للرقابة الداخلية هو مساعدة الأداره على تأدية مسؤولياتها بطريقة فعالة وذلك من خلال البيانات والتقارير الصحيحة عن نشاط المشروع بشكل عام.

بجانب أنه يقع على عاتق إدارة المنشأة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته تطبيقه، كما أن هناك التزاما قانونيا يقع على عاتق المنشأة بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة، وليس من المتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى :

أن الرقابة الداخلية عملية ضرورية حيث يتم عن طريقها مقارنة الواقع بالمستهدف وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات الرقابية ، والتمكن من اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالعنصر البشري وقدراته ، واكتشاف تلك القدرات وإمكانية الاستفادة منها.

☆ ونظرا للظروف السيئة والمتداينة من الخدمات الطبية والصحية المقدمه كان لابد من التطرق الى الرقابه فى المستشفيات والمنشآت الصحية ، شأنها كثieran باقى المنشآت التي تحتاج إلى الرقابه الداخلية الفعاله لمنع الفساد المالي والإداري بها والإرتقاء بالخدمات الطبية والصحية إلى المستوى المرجو منها على نحو يحقق أعلى كفاءه وأعلى جوده للمرضى والمجتمع ككل.

ويهدف وضع نظام الرقابه للمستشفيات والمنشآت الصحية إلى علاج الفساد بشكل عام وبكل أنواعه والقضاء عليه نهائيا ، وذلك بالتركيز على كل جوانب ومقومات العمل فى المؤسسات الصحية المختلفة.

من تشخيص المشكلات ، وتحديد حجم التدنى والثغرات بالنظام المالى والإدارى ومستقبل تلك المشكلات ، والإقتراحات الواجبة لحلها ومعالجتها وتحسين الوضع الرقابي داخل المنشآت الصحية والمستشفيات ، وكذلك التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية والماليه وومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والمستندات المتعلقة بكل عمليه ، وكذلك الإشراف التام على الأقسام الفنية المختلفة بالمنشأه الصحية ، والجوانب الاجتماعيه ، والنشاطات الخدميه (فنديقه وإقامه)

إستناداً إلى دراسه علميه وافية للهيكل التنظيمى للمؤسسات والمنشآت الصحية.

أسأل الله أن ينفعنا بما علمتنا ويبارك في أستاذنا وعلماؤنا بما علمونا وبما قدموه لنا من علم ونصيحة وتوجيه ...

هذا والله من وراء قصد السبيل وهو يهدى السبيل ...



١ - مفهوم الرقابة الداخلية وما هي ومراحل تطورها

ما هي الرقابة الداخلية :

غالباً ما يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية وكذلك على نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملحوظات المرفقة بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المعترف عليها، نظراً لارتفاع تكلفة إجراءات الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافحة العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، لذا يعتمد على استخدام أسلوب العينة الإحصائية بدلاً من فحص العمليات المالية بالكامل والذي يعتبر مكلفاً ويحتاج إلى وقت طويل ولا داعي له في ظل وجود نظام رقابة داخلية قوي ، أي أن طبيعة نظام الرقابة الداخلية هي التي تحدد أسلوب المراجع في عملية التدقيق التي يقوم بها.

تعريف الرقابة الداخلية :

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها : تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة ، ومن جهة أخرى فإن هذا التعريف يخدم عملية التدقيق الخارجي و جوانبها .
فتعتبر الرقابة الداخلية خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الانتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية.

الرقابة الداخلية

هي خطة تضعها الإدارة وهي عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان سير العمل، ومن أجل حماية الأصول، والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية وفق المعايير والنظم الصحيحة.

مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية

تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخياً لي sapiers التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري وما رافقه من نمو في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية واتساع نطاقها، ومواكبة التطور في علم الإدارة . وبصورة عامة.

يمكن تلخيص المراحل التي مر بها تعريف الرقابة الداخلية في العصر الحديث بأربعة مراحل، على النحو التالي:

المراحل الأولى:

وقد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية، والذي تتناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت في حينه، ومن هنا اقتصر تعريف الرقابة الداخلية على الطرق والوسائل التي تتبعها بقصد حماية النقدية، ثم امتدت لتشمل باقي أصول المنشأة والقواعد التي تضعها إدارة المشروع بهدف المحافظة على أمواله وتحقيق الدقة المحاسبية في تسجيل عمليات المشروع وسجلاته.

المراحل الثانية:

وهي المرحلة التي شهدت نمو في حجم المشروعات وزيادة أنشطتها وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي، وهو ما اقتضى تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبعها للمنشأة بقصد حماية أصولها من النقدية، والمحزون السلعي من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والإهمال والتي عرفت في حينه باسم الضبط الداخلي، إضافة إلى الوسائل

الكافلة بضمان الدقة الحسابية لما هو مقيد بالسجلات، واستعمال النظريات المحاسبية وتطبيقها للحصول على البيانات المالية الصحيحة، ومن تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين في العام ١٩٣٦، حيث عرف الرقابة الداخلية بأنها "مجموعة الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكيد على الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر".

المرحلة الثالثة:

وقد تضمنت هذه المرحلة طفرة في مفهوم ونطاق الرقابة الداخلية شكلت القاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، حيث تميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية واتساع أهدافها لتشمل تحقيق كفالت استخدام الموارد المتاحة، والارتقاء بالكافلة الإنتاجية إلى جانب الأهداف التقليدية بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.

وقد شكل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين سنة ١٩٤٩ الأساس لهذه المرحلة، حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها "تطوّي على الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقياس المتناسقة التي تتبعها المنشأة لحماية الأصول، ومراجعة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكافلة الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً".

المرحلة الرابعة:

وتتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية وهو ما أطلق عليها منهج النظم في الرقابة الداخلية، ويعتقد أن العام ١٩٥٣ يمثل الأساس لظهور هذا المنهج، والذي يقوم على ما يسمى بالنظام الإجمالية أو الكلية والتي تركز على العلاقات والارتباطات بين مجموعة النظم الفرعية، والعلاقات والارتباطات بين هذه النظم والنظام الإجمالي. ويرتكز مبدأ الرقابة الداخلية على الفكرة التي تقول أن لأداء أي نشاط مسؤولية أساسية في تأدية مهامها الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة تسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال والمفيد.

بعض المفاهيم للرقابه الداخلية لبعض العلماء والهيئات والمؤسسات التجاريه

وقد تعددت المفاهيم للرقابة الداخلية منها :

* **تعريف لجنة طرق التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين :**
 "الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقياس المتناسقة التي تتبعها المؤسسة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكيد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً"

* **تعريف نشرة معايير المراجعة الدولية :**

"خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية، وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية".

* **تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين عام ١٩٢٦ :**

"هي الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على المقدرة النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكيد على الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر"

* **تعريف معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا:**

يشير نظام الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجمع عمليات مراقبة مختلفة من مالية ومحاسبية وضعتها الإدارة لضمان حسن سير العمل في المنشأة.

ومما سبق يمكن القول أن :

الرقابة الداخلية

هي خطة تضعها الإدارة وهي عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان سير العمل، ومن أجل حماية الأصول، والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية وفق المعايير والنظم الصحيحة.

ويعتبر الغرض الأساسي للرقابة الداخلية هو مساعدة الأداء على تأدية مسؤولياتها بطريقة فعالة وذلك من خلال البيانات والتقارير الصحيحة عن نشاط المشروع بشكل عام. بالإضافة للإجراءات فهم الرقابه الداخلية والعوامل التي أدت إلى الإهتمام بالرقابه الداخلية.

التدقيق الداخلي

يعنى نشاط التدقيق الداخلي بأنه :

التقييم المستقل للعمليات والضوابط الرقابية بالمؤسسة وذلك بمراجعة العمليات بصفتها خدمة رئيسية للإدارة وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في بينة العمل كضابط إداري مهم وخصوصاً في محيط العمل الآلي الحديث، وترتبط إدارة التدقيق الداخلي تنظيمياً مباشرة بمدير المؤسسة.

يهدف التدقيق الداخلي بالمؤسسة إلى مساعدة الإدارة العليا لإنجاز المسؤوليات التي تحملها بفاعلية وذلك عن طريق تقديم التحليل والتقييم والتوصيات المعنية بأنشطة العمل التي تمت مراجعتها فالدقق الداخلي يشارك في مراجعة أي نشاط عمل يخدم المؤسسة ولا يقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية والمحاسبية بل يتعدى ذلك إلى اكتساب فهم شامل لعمليات الأنظمة الآلية محل المراجعة. يمارس التدقيق الداخلي أنشطته في إطار معايير التدقيق المهنية المتتفق عليها عالمياً ومن أهم تلك المعايير :

- الاستقلالية

- المدقق الداخلي في المؤسسة مستقل عن الأنشطة التي يراجعها.

- البراعة المهنية

- انجاز عمل التدقيق الداخلي وفق عناية مهنية متقدمة.

- مجال العمل

- اختبار وتقييم كفاءة وفاعلية الضوابط الداخلية لنظام المؤسسة وجودة الأداء.

- أداء التدقيق

- يشمل خطة المراجعة وأختبار وتقييم البيانات وإصال نتائج المراجعة للمستفيد والإدارة، والمتابعة.

- إدارة نشاط التدقيق.

- مدير التدقيق الداخلي مسؤول عن إدارة نشاط التدقيق بفاعلية للتأكد من أن نتائج هذا النشاط تعود بالفائدة على عمل المؤسسة.

- نطاق عمل التدقيق الداخلي

- مراجعة الحسابات المرتبطة بأصول المؤسسة وإجراء الجرد الفعلي لها بهدف حماية الأصول والتأكد منها.

- مراجعة مدى التزام وحدات العمل بالسياسات والخطط والإجراءات والتعليمات المعتمدة والتي تحكم عمليات وتقارير المؤسسة.

- مراجعة صحة وسلامة المعلومات التشغيلية والمالية، وتقييم فاعلية واقتصادية استخدام موارد المؤسسة.

- التأكد من نتائج العمليات وتوافقها مع الأهداف والخطط الموضوعة.

- مراجعة نظم المعلومات الآلية في المؤسسة.

فالغرض الأساسي للمراجع الداخلي هو مساعدة إدارة المشروع في القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص وتقديم وإنباء الرأي في السياسات والخطط والإجراءات والسجلات وأمور خاصة أخرى سينتظر تناول من خلال المبحث. إن المراجعة الداخلية تعتبر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية بكل فمن الممكن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بدون وجود نظام للمراجعة الداخلية ، فالمراجعة الداخلية توجد عادة في الشركات الكبيرة التي تستطيع تحمل أعباء وتكليف قسم خاص لهذا الغرض.

إن فحص المراجع الداخلي لا يقتصر على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية وإنما يمتد أيضاً إلى أنظمة الرقابة الداخلية الإدارية التي تهدف إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة لأن هدفه كما سبق هو خدمة الإدارة ومدتها بفيض من التقارير التي تساعدها في إدارة المشروع بطريقة علمية سليمة. إختصاصات خاصة للمراجع الداخلي :

- 1- كفاية الأنظمة المحاسبية والمالية المعتمد بها داخل المنشأة وكفاية الأنظمة الرقابية على عمليات المنشأة.
- 2- تنفيذ السياسات التي تضعها إدارة المشروع.
- 3- المحافظة على أصول المشروع من جميع أنواع الخسائر.
- 4- دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات.
- 5- متابعة تنفيذ الداء وتقديره من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة.



٢ - أهداف الرقابة الداخلية

- ١- حماية أصول المنشأة (النقدية وغير النقدية) من اي تلاعب او اختلاس أو سوء استخدام.
- ٢- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات.
- ٣- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.
- ٤- زيادة الكفاية الانتاجية للمنشأة.
- ٥- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات و تحديد الاختصاصات.
- ٦- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
- ٧- تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياط العمل.
- ٨- تحقيق الكفاءة والفاعلية في التشغيل و الحد من الغش والأخطاء وسوء الإستعمال.
- ٩- تحقيق الدقة في المعلومات المالية.
- ١٠- تشجيع الالتزام بالنظم والسياسات وتعليمات الإداره لتحقيق أهداف المنشأه بكفاءه وفعاليه وبطريقه منتظمه. و بالنسبة لنظرة المدقق الخارجي لهذه الأهداف، فإنه يهتم بالهدفين الأول و الثاني من الاهداف السابقة، و ينبع هذا الاهتمام من طبيعة و أهداف مهام الحسابات و التي تتمثل في إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامه و صدق إعداد القوائم المالية محل الدراسة وفقاً لمجموعة من المباديء المحاسبية المتعارف عليها.

أهداف الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية

نظراً لأن الوحدات الحكومية تسعى إلى تنفيذ برامج خطة التنمية في الدولة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ونظراً لأن هناك عادة ندرة في الموارد الحكومية ، وبالتالي فإن ترشيد الإنفاق والحفاظ على المال العام يعتبر من أهم أولويات نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية. بناءً على ذلك فإن أهداف الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية تشمل ما ياتى :

- ١- تنفيذ العمليات بكفاءة ، وفاعلية ، وبطريقة منظمة وأخلاقية واقتصادية.
- ٢- حماية الموارد من الخسارة والتلف وسوء الاستخدام.
- ٣- توفير معلومات تتصرف بالدقة لتحقيق أهداف التقرير المحاسبي ، على الأخص تحقيق المسائلة.
- ٤- الالتزام بالنظم والقوانين والسياسات والتعليمات.

هذه الأهداف يمكن عرضها بشكل أكثر تحديدا فيما يلى :

- ١- تنفيذ العمليات بكفاءة ، وفاعلية ، وبطريقة منظمة وأخلاقية و الاقتصادية.
- بالنسبة للهدف الأول من أهداف الرقابة فإن الاستفادة من الإنفاق الحكومي بالكفاية والفاعلية المناسبة يعتبر من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية. والمقصود بالعمليات في هذا الهدف هو تحقيق الأهداف المخططة للوحدة الحكومية ، وينطوي هذا الهدف على تحقيق الاقتصاد في الإنفاق ومحاولة الاستفادة بأكبر قدر من الخدمة من خلال المصرف المباح بما لا يؤثر على جودة الخدمة التي تقدمها الوحدة الحكومية.



* من الأهداف الفرعية التي يمكن أن يجزأ لها الهدف الأول للرقابة ما يلي :

- تحقيق معدلات الأداء التشغيلي المخططة.
- تحقيق الهدف الأساسي للمنشأة المتمثل في تحقيق الربح.
- رفع معدلات الأداء التشغيلي الفعلية.
- تدنية كل مصادر الإسراف والتبذير في الموارد المالية والاقتصادية المتاحة للمنشأة، وهذا يعني صراحة حماية أصول الوحدة من كل مصادر الإسراف والغض ومحالات نقص القيمة المتعمدة وغير المتعمدة.

٢- حماية الموارد من الخسارة والتلف وسوء الاستخدام

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني ، فإن آليات الرقابة المفروضة على الموارد المتاحة للوحدات الحكومية تساعده في حماية الأصول وغيرها من الموارد حتى يتم الاستفادة منها فيما يحقق أهداف الوحدة الحكومية. على سبيل المثال فإن نظم المحاسبة الحكومية اعتادت على عدم تسجيل أصول ثابتة أو استهلاك لهذه الأصول الثابتة ، وبالتالي فإن الإنفاق على مثل هذه الأصول يعتبر مصروف عادي يتم تمويله من الموارد المخصصة في الميزانية ، وهنا فإن عدم الاحتفاظ بسجلات وعدم وجود نظام رقابي على الأصول يمكن أن يتربّط عليه إساءة استخدام الأصول ، أو استخدامها في غير الأغراض المخصصة.

من الأهداف الفرعية لهذا الهدف :

- التحقق من تنفيذ الإنفاق وفقاً للإعتمادات المخصصة.
- التتحقق من الإنفاق على أوجه الصرف المطلوبة .
- التتحقق من جدية الصرف.
- فرض الرقابة على الأصول الثابتة وعلى تشغيلها.
- فرض الرقابة على أمثل الدولة وحمايتها من التعديات.
- فرض الرقابة على العهد والمستودعات.
- الجرد والمعاينة والتفييق على العهد والمستودعات والأصول الثابتة.
- اتخاذ الإجراءات الفورية في حالة وجود أي تعديات أو استيلاء أو انحرافات في الموارد والأصول المملوكة للدولة .

٣- توفير معلومات تتصف بالدقة لتحقيق أهداف التقرير المحاسبي ، على الأخص تحقيق المساءلة.

الهدف الثالث من أهداف الرقابة الداخلية ينطوي على مجموعة من الأهداف الفرعية منها ما يأتي :

- توفير المعلومات التي تساعده الجهات المعنية بالرقابة على أداء مهامها الرقابية.
- توفير المعلومات التي تساعده على تقويم الأداء المالي والتشغيلي.
- توفير المعلومات التي تساعده في إعداد الموازنات والخطط.
- توفير المعلومات التي تساعده في رسم السياسة الاقتصادية للدولة.

ويطلب تحقيق هذا الهدف اتباع الآتي :

- توثيق العمليات المالية للمنشأة.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية في القياس والإفصاح.
- حماية السجلات المحاسبية من وصول غير المرخص لهم إلى هذه السجلات.
- استخدام الوسائل الرقابية التي تكفل محاسبة سليمة عن العناصر المحاسبية.

٤ - الالتزام بالنظام والسياسات والتعليمات

يرتبط هذا الهدف بالسياسات التي تفرض بالنظام والقوانين والسياسات التي تفرض على المنشأة كما يرتبط أيضاً بالنظام والسياسات التي تضعها الإدارة. من الأهداف الفرعية لهذا الهدف ما يلي :

- الالتزام بالنظام الساري المنظمة للصناعة التي تعمل فيها المنشأة .

الالتزام بالتعليمات الحكومية التي تصدرها جهات حكومية معنية بالإشراف على المنشأة .



الالتزام بالنظم المعتمول بها وفقا للنظام الأساسي للمنشأة .
 الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية المنظمة للعمل .
و بصورة عامة واستنادا على ما تقدم من تعريف على اختلاف توجيهاتها ، يمكننا وضع إطار عام لمفهوم الرقابة الداخلية من خلال العناصر التالية :

- * إن الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها، وليس نظام مستقل بحد ذاته.
- * إن الرقابة الداخلية ليست حدثا واحد بل مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر.
- * إن الرقابة الداخلية هي عملية يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويتطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة.
- * إن الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا حول تحقيق الأهداف المخططة.
- * إن الرقابة الداخلية تشتمل على أمور أكثر من تلك المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية فهي تمتد لتشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية بداية بخطط وبرامج المؤسسة، وصولاً إلى الهيكل التنظيمي، انتهاء بوسائل وأدوات الرقابة المالية الإدارية.
- * إن أهداف الرقابة الداخلية تتعدى الثقة في التقارير المالية ، والمحافظة على أصول المنشأة ، إلى الالتزام بالقوانين واللوائح ، وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالمارسة الفعلية للأنشطة، وتحقيق الكفاية الإنتاجية.
- * إن الرقابة الداخلية يجب أن يراعى في تصميم نظمها التكلفة والعائد.
- * إن الرقابة الداخلية تطبق على الأشياء والأشخاص والتصروفات كافة.
- * إن الرقابة الداخلية توفر الظروف الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

٣- أنواع الرقابة الداخلية وتصنيفاتها

أنواع الرقابة الداخلية :

* يقسم نظام الرقابة الداخلية إلى ٣ أقسام :

أ / الرقابة المحاسبية

و هي رقابة مانعة في طبيعتها، حيث أنها مجموعة إجراءات و مقاييس الرقابة و الأمان التي يمكن أن تحول دون حدوث الأخطاء في البيانات و الأخطاء في الإجراءات المحاسبية و اللوائح. لقد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الداخلية المحاسبية بأنها الخطة التنظيمية و ما يرتبط بها من إجراءات و أساليب تهدف إلى حماية الأصول و التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية.

نلاحظ من هذا التعريف أن الرقابة المحاسبية تتكون من الإجراءات التالية :

- الإجراءات العامة للرقابة.

- إجراءات الرقابة على التطبيقات.

نجد أن الرقابة الداخلية المحاسبية يمكن أن تسمى الرقابة الوقائية (المانعة) و ذلك كونها تمكّن من حماية الأصول و الموارد من سوء الاستخدام و كذلك التتحقق من صحة الحسابات و مصداقيتها و مدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية. لذلك يتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية لتوفير التأكيد من :

- تنفيذ العمليات عن طريق تصريح عام من الإدارة.

- أن تسجل العمليات كما يجب و ذلك لتسهيل إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و كذلك لتسهيل المسائلة المحاسبية عند الأصول.

- أن لا يسمح بحيازة الأصول إلا بتصريح من الإدارة.

- أن تتم عملية مطابقة الأصول الموجودة مع سجلات هذه الأصول خلال فترات مالية محددة و يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة عند عدم المطابقة.

فالرقابة المحاسبية :

تحتسب بالعمل على تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف الرقابة الداخلية، أي حماية أصول المنشأة من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، وضمان دقة البيانات المحاسبية من خلال الحد من وقوع عمليات الغش والأخطاء واكتشافها في حالة حدوثها وبالتالي تصحيحها.

ولكي يحقق نظام الرقابة الداخلية هذين الهدفين يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية التي تضمن التأكيد من أن :

- تنفيذ العمليات يتم وفقاً للقرارات الإدارية أي التأكيد من التصريح بالعملية.

- العمليات التي تسجل بالدفاتر عمليات حقيقة قد حدثت بالفعل ولها ما يؤيدتها من المستندات (وهو ما يعرف بالوجود أو الحدوث).

- العمليات المسجلة بالدفاتر هي كل العمليات التي حدثت، أي التأكيد من أن كل العمليات التي حدثت قد تم تسجيلها (وهو ما يُعرف بالاكتمال أو الشمول).

- القيم التي تسجل بها العمليات هي القيم الصحيحة (وهو ما يُعرف بصحة التقييم).

- العمليات تسجل بالدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وهو ما يُعرف بصحة العرض والإفصاح).

- اقتناص الأصول والتصرف فيها يتم وفقاً لاعتماد الإدارة (التأكد من التصريح بالعملية).

- الأصول المسجلة بالدفاتر هي الأصول الموجودة فعلاً في حيازة المنشأة (أى التأكيد من الوجود والملكية).

ب / الرقابة الإدارية

تتضمن الرقابة الإدارية السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة بتخاذل القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية. و تهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية و تنمية روح الالتزام بتطبيق السياسات و التعليمات و الإجراءات الإدارية بالمنشأة.

فالرقابة الإدارية :

تحتفي بتحقيق الهدفين الثالث والرابع من أهداف الرقابة الداخلية أي **تنمية الكفاية الإنتحافية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة من الإدارة العليا**.

وعلي ذلك فإن الرقابة الإدارية تشمل الخطة التنظيمية للشركة وكافة الطرق والوسائل التي يستخدمها هذا المشروع بقصد ضمان تنمية الكفاية الإنتحافية وضمان تنفيذ وتطبيق السياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة وترتبط هذه الرقابة بالسجلات المالية إرتباط غير مباشر.

وتجد وسائل عديدة يمكن للمنشأة أن تحقق من خلالها الرقابة الإدارية من أهمها :

- الموازنات التخطيطية - التكاليف المعيارية - الرسوم البيانية - التقارير الدورية
- دراسة الوقت والحركة - البرامج التدريبية للعاملين - المقارنة بأفضل أداء آخر

وبصفة عامة تعتبر الإجراءات المتعلقة بالرقابة المحاسبية أكثر أجزاء نظام الرقابة الداخلية ملاءمة لمراجعة القوائم المالية. أما السياسات والإجراءات المتعلقة بالرقابة الإدارية فإنها تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة استخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ بعض إجراءات المراجعة.

مثال ذلك استخدام المراجع لعدد مندوبي المبيعات لتحليل مدى معقولية المبيعات عن طريق حساب قيمة المبيعات لكل مندوب مبيعات.

ج - الضبط الداخلي Internal Check

ويقصد به تنظيم خطوات العمل وتحديد المسؤوليات بين العاملين في المنشأة بحيث يكلف شخصان أو أكثر للقيام بأية عملية بحيث يراجع ويراقب كل شخص عمل الآخر وذلك بهدف المحافظة على أصول المنشأة وموجوداتها واكتشاف الغش والأخطاء.

تصنيفات وأنواع الرقابة الداخلية

أولاً - أنواع الرقابة على حسب المدى الزمني للتنفيذ :

- ١- الرقابة المستمرة الموجهة.
- ٢- الرقابة بعد التنفيذ.

ثانياً - أنواع الرقابة حسب أهدافها :

- ١- الرقابة السلبية.
- ٢- الرقابة الإيجابية.

ثالثاً - أنواع الرقابة حسب التخصص :

- ١- الرقابة على الأعمال الإدارية
- ٢- الرقابة المحاسبية (المالية) على الجهاز التنفيذي
- ٣- الرقابة الفنية
- ٤- الرقابة على النشاط الروتيني وطرقها الفنية للتطبيق
- خريطة توزيع الوقت - خريطة تدفق العمل - خريطة حصر العمل
- دراسات الاقتصاد في الحركة
- الرقابة الاقتصادية على المشروعات
- دراسات التوزيع المكاني .



رابعاً - أنواع الرقاقة حسب كمية العمل ونوعيته

١- الرقابة على كمية العمل ٢- الرقابة على نوعية العمل

خامساً - أنواع الرقابة حسب نوع وسائل جمع المعلومات

١- الرقابة على الوثائق والمستندات والسجلات

سادساً - أنواع الرقابة حسب مصادرها

١- قائة داخلية ٢- قائة خارجية

سابعاً - أنواع أخرى من الرقاقة

(- الرقابة الشاملة -) الرقابة الجنائية (- الرقابة التفصيلية الجنائية -) الرقابة المكتسبة (- الرقابة الحقلية

أنواع الرقابه الداخلية

أولاً: الرقابة الرئاسية

١- الرقابة على الاشخاص :

- سلطة التنظيم الداخلي لادارته.

- التأديب.

- اصدار التعليمات

٢- القيادة على الأعمال.

ثانياً: الرقابة الوصائية

تضمن الرقابة الوصائية حق السلطة المركزية في تصديق قرارات الهيئة اللامركزية، والحلول محلها استثناء، وحلها، أو إيقافها عن العمل.

ثالثاً: الرقة المتخصصة

أجهزه رقابه داخل السلطة التنفيذية للرقابه على الأجهزه الحكوميه(الرقابه الإداريه).

٤ - أركان ومقومات الرقابة الداخلية

أركان الرقابة الداخلية :

- ١- وجود هيكل تنظيمي إداري واضح.
- ٢- وجود نظام محاسبي حكومي سليم.
- ٣- إجراءات الرقابة الداخلية.
- ٤- قياس الأداء.
- ٥- إدارة المراجعة الداخلية.
- ٦- توافر الكفاءات اللازمة من الموظفين بالمنشأة.

أبعاد نظم الرقابة الداخلية

١ - بعد تنظيمي.

لابد من توافر الألية التنظيمية لكي تتحقق الرقابة ثمارها.

٢ - بعد فني(الصيغة المحاسبية).

لابد من تحقق التنساق أو التناغم وإنعدام التعارض ولو بشكل نسبي بين أجزاء ووحدات المنشأة وأدوات نظام المراقبة التي تضعها إدارة المنشأة.

المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يمكن تببيب هذه المقومات التي لا غنى عنها لأي نظام رقابي جيد في مجموعتين كما يلي:

أولاً - مقومات إدارية

ثانياً - مقومات محاسبية

أولاً - المقومات الإدارية

١. خطة تنظيمية سليمة(التنظيم الإداري) و (هيكل تنظيمي كفء) :

تضع المنشآت كبيرة الحجم خطة تنظيمية تحدد الإدارات والأقسام التي تضمنها واحتياجات كل منها والمسؤوليات التي يتحملها كل موظف بها، وكذلك العلاقات التبادلية بين هذه الإدارات والأقسام والفرع (إذا كان للمنشأة عدة فروع). ومما لا شك فيه أنه لا يوجد خطة تنظيمية مثلثي يجب أن تتبعها كل منشأة ، فشكل هذه الخطة يتوقف على عدة عوامل وإعتبارات مثل طبيعة النشاط والحجم ومدى وجود فروع في عدة مناطق جغرافية إلخ.

٢. مجموعة من العاملين الأكفاء المؤوثق فيهم:

يعتبر هذا العنصر من أهم مقومات الرقابة الداخلية، فوجد مجموعة من العاملين الأكفاء ذوي الثقة والأمانة مع ضوابط رقابية ضعيفة سيؤدي حتما إلى عدم حدوث إحتلالات وإلى إعداد قوائم مالية سليمة، أما إذا كان العاملون غير أمناء ويعملون في ظل ضوابط رقابية قوية، فإنهم قد يتحايلون عليها رغم ذلك. وعلى ذلك يجب على إدارة المنشأة التحري عن شاغلي الوظائف التي تتطلب قدرًا من الأمانة والسمعة الطيبة حتى يمكن الوقوف على سيرتهم الشخصية وسمعتهم.

يعتبر وجود هذه المعايير ضروريا لنظام الرقابة الجيد. وبجانب المعايير يجب أن يكون هناك نظام لمراقبة الأداء يهدف إلى التأكيد من اتباع الإجراءات والقواعد التي وضعتها الإدارة لأداء المستويات الإدارية المختلفة.

٤. الفصل بين الوظائف المتعارضة :

هناك عدة وظائف متعارضة بمعنى أن أداء شخص واحد لها يتاح له فرصة تغطية أي تلاعب بحيث يكون اكتشافه صعباً أن لم يكن مستحيلاً وكذلك صعوبة اكتشاف الأخطاء التي ترتكب دون قصد ومثال ذلك :

- وظيفة حيازة الأصول ووظيفة التسجيل المحاسبي .

وحتى يكون نظام الرقابة الداخلية سليماً ، يجب الفصل بين هذه الوظائف بمعنى الا تسند كل وظيفتين متعارضتين إلى شخص واحد، بل توزع على شخصين

٥- التنظيم الداخلي للأقسام :

ويفيد التنظيم الداخلي في تسهيل عملية الإشراف وتقليل فرص التواطؤ بين العاملين لتغطية التلاعب. كما يفيد في تسهيل عملية تداول المستندات وأوراق العمل بين العاملين في الأقسام المختلفة للمنشأة.

٦- تغيير واجب العاملين :

إن قيام موظف واحد بأداء نفس العمل لمدة طويلة قد يضعة في مركز يسمح له بالتستر على أي تلاعب يكون قد وقع منه لذلك يفضل إجراء حركة تنقلات دورية بين العاملين ، ويفيد هذا التغيير في قيام الموظف الجديد بإكتشاف أي تلاعب كان الموظف القديم يتستر عليه .

٧. أحازات العاملين :

من الإجراءات التنظيمية المتعارف عليها في مجال الرقابة الداخلية قيام الموظفين بأحازتهم السنوية مرة واحدة حتى يمكن إحلال موظف آخر مكان الموظف الذي قام بالأحازة. ويفيد هذا الإحلال في أن عمل الموظف الذي قام بالأحازة، سيخضع لمراجعة الشخص الذي سيقوم بالعمل في فترة الأجازة مما يمكنه من اكتشاف أي تلاعب يكون الموظف الأول تستر عليه.

٨. التأمين ضد المخاطر :

يعتبر التأمين ضد المخاطر من الوسائل التي تposure عن الخسائر التي قد تلحق بها نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده . وهناك أنواع متعددة للتأمينات أبرزها ضد خيانة الأمانة علي الموظفين الذين يعتمد بالإحتفاظ بالنقدية أو البضاعة ، والتأمين ضد السرقة والحريق علي الأصول . والتأمين ضد فقد الأرباح نتيجة الظروف غير العادلة.

٩. نظام للترخيص بالعمليات :

أهم ما يراعي في هذا النظام تطبيق فكرة الرقابة الحدية والرقابة المزدوجة. الرقابة الحدية هي تحديد سلطة المديرين في اعتماد العمليات، بمعنى أن يحدد لكل مدير الحد الأقصى لقيمة العملية التي تدخل في نطاق سلطاته.

أما الرقابة المزدوجة فتقوم على أداء نفس العمل بواسطة شخصين بحيث لا يصلح أو لا يستطيع أحدهما القيام به بمفرده. والأمثلة على ذلك كثيرة لعل أشهرها فتح الخزائن بمفتاحين بهما شخصين مختلفين بحيث لا يمكن فتح الخزينة إلا بوجود هذين الشخصين معاً

١٠. وجود إدارة أو قسم للمراجعة الداخلية :

يميل الأفراد بمرور الزمن إلى نسيان الإجراءات المرسومة أو يصبحوا أقل تماسكاً بتطبيقها مما يؤدي إلى أن النظام المطبق يكون مختلفاً عن نظام الرقابة الذي وضعته الإدارة إلا إذا وجد من يمنعهم من ذلك . يضاف إلى ذلك أن هناك احتمالاً لوقوع أخطاء دون قصد أو اختلالات رغم جودة نظام الرقابة الداخلية .

١١. وسائل لحماية الأصول من السرقة والحريق :



ثانياً - المقومات المحاسبية

تمثل هذه المقومات في وجود نظام محاسبي سليم يكفل المحاسبة عن كافة أنشطة المنشأة وإعداد قوائمها المالية وتحقيق الرقابة على العمليات المختلفة . وحتى يكون النظام المحاسبي أحد المقومات الأساسية لنظام سليم للرقابة الداخلية ، فإنه يجب أن يتضمن ما يلي :

١. مجموعة متكاملة من المستندات والدفاتر .

تعتبر المستندات والدفاتر أحد العناصر التي يتكون منها النظام المحاسبي لأي منشأة . وبالرغم من اختلافها من منشأة لأخرى من ناحية عددها وأشكالها ، الا أن هناك معايير متعارف عليها يجب أن تراعي عند تصميمها أهمها ما يلي :

- ضرورة الوفاء بالمتطلبات القانونية من حيث إمساك دفتر يومية ودفتر جرد على الأقل ، ثم يمسك من الدفاتر الأخرى ما تقتضيه طبيعة نشاط المنشأة وجسمها

- ضرورة أن يخدم المستند أو الدفتر غرضا محددا ، فمثلاً من الخطأ أن يمسك بنك تجاري دفتر يومية للمبيعات . وإذا كانت مبيعات المنشأة تتم كلها نقداً ولا يوجد بيع بالأجل ، فمن غير المعقول أن يمسك دفتر يومية للمبيعات للأجلة . وفي حالة شركة تقوم بخدمة نقل الركاب على خطوط منتظمة ، من غير المتصور أن يكون لديها فواتير بيع .

- ضرورة ترقيم المستندات وصفحات الدفاتر قبل استعمالها ترقيماً مسلسلاً وذلك لتسهيل الرقابة على المستندات المفقودة وكوسيلة لإمكان التوصل إلى المستندات عند الحاجة إليها (وقت المراجعة مثلاً) . ويتحقق هذا المعيار بلا شك هدف الرقابة الداخلية الخاصة بضمانت تسجيل كافة العمليات التي حدثت فعلاً بالدفاتر .

- ضرورة التسجيل وقت حدوث العملية أو بعد ذلك بوقت قصير حيث أن وجود فجوة زمنية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ تسجيلها بالدفاتر يفقد هذه الأخيرة مصداقيتها ويزيد فرصة وقوع الأخطاء . ويتحقق هذا المعيار بلا شك هدف الرقابة الداخلية الخاصة بضمانت تسجيل العمليات بالدفاتر في الوقت المناسب .

- يراعي في تصميم المستندات كافة استخداماتها المحمولة . فمثلاً فاتورة البيع المصممة جيداً يمكن أن تكون أساساً للتسجيل في يومية المبيعات ، وكتريخيص بشحن البضاعة ، وكدليل علي العمولات المستحقة لمندوبي البيع ، وكأساس لإعداد الإحصائيات عن تطور المبيعات وتحليلها علي العملاء ومناطق التوزيع ومندوبي البيع ، وبهدف هذا المعيار إلى تقليل عدد المستندات المستخدمة ، فلا نضطر إلى إعداد نماذج أخرى تعطي التحليلات المطلوبة بل نكتفي بالمستند الأصلي . وعلى ذلك يتطلب الأمر إعداد عدة صور من المستند (صورة لكل استخدام) ويفضل أن تكون الصور بألوان مختلفة حتى يمكن توزيعها على المختصين بسهولة .

- يراعي في تصميم المستندات والدفاتر الوضوح والبساطة بحيث تكون سهلة الفهم لكل من يستخدمها أو يطلع عليها ويحيط تعطى البيانات المطلوبة بدقة وسرعة .

٢. دليل محاسبي.

الدليل المحاسبي هو خطة لتبويب الحسابات تبين الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية التي تدرج تحتها مع اعطاء شرح لكل حساب وطبيعة العمليات التي تسجل به . ولا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة المنشآت بل يختلف الدليل حسب طبيعة نشاطها.

٣. دليل اجراءات .

يجب أن يوجد دليل مكتوباً للإجراءات يوضح الدورات المستندية لكل عملية والإجراءات التي تتم وفقاً لها .

٤. استخدام الوسائل الالية .

استخدام الوسائل الالية يؤدي إلى انجاز الاعمال المحاسبية بدقة وبمعدل اخطاء اقل ويرفع كفاءة العمل المحاسبي.

٥. المطابقات الدورية.

مثل المطابقات التي تتم على كشف حسابات البنك .

٦. الجرد الفعلى للاصول.

٥- مكونات نظام الرقابة الداخلية

Components of Internal Control System

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات هي:

- البيئة الرقابية.
- تقييم تحديد المخاطر.
- الإجراءات والأنشطة الرقابية.
- متابعة وتحديث الإجراءات والأنشطة الرقابية.
- المعلومات والإتصال

١- البيئة الرقابية **Control Environment**

تشتمل البيئة الرقابية على العوامل التالية :

أ- طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة :

يعتبر وجود قسم للمراجعة الداخلية، واستخدام نظم الموازنات التخطيطية، ونظم محاسبة المسئولية ونظم تقارير الأداء من أهم طرق الإشراف والمتابعة التي يمكن استخدامها كأساليب رقابية.

وطرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة، تتطلب تفحص ما يلي :

- الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنات التخطيطية، ونظام محاسبة المسئولية.
- الطرق المتبعة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.
- معالجة الإدارة للانحرافات عن الأداء المتوقع.

- السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإصلاح النظام المحاسبي ، والإجراءات الرقابية لكي تتماشى مع التغيرات البيئية.

ب- الهيكل التنظيمي :

يعتبر الهيكل التنظيمي - الذي يحدد السلطات والمسؤوليات داخل الشركة بوضوح وجلاء - دعامة أساسية من دعامتين الرقابة الداخلية. فالهيكل التنظيمي الذي يحدد المسؤوليات، يكون قاعدة مهمة للمساءلة عن نتائج الأعمال، وبالتالي يزيد من فعالية الرقابة.

ج- طرق الاتصال :

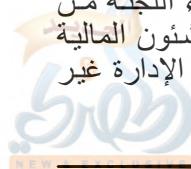
لابد لإدارة الشركة أن تستخدم أساليب اتصال فعالة تساعد في التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات في الشركة

د- الأسلوب الفلسفى والعملى المتبوع بواسطة الإداره :

نظرة الإدارة إلى الرقابة و موقفها منها تؤثر تأثيراً كبيراً على فاعلية نظام الرقابة الداخلية. فلكي تكون هناك رقابة فعالة، لابد لإدارة المنشأة أن تدعم نظام الرقابة الداخلية المطبق، وأن تجعل دعمها لذلك النظام معلوماً لدى جميع العاملين في المنشأة. هذا من ناحية أخرى، يعكس أسلوب الإدارة الداعم للسلوك الأخلاقي في العمل (من خلال النموذج الأخلاقي في عمل الإدارة نفسها كقدوة) على جميع العاملين بالمنشأة، من حيث تقليل احتمال ارتکاب المخالفات المعتادة.

ه- لجان المراجعة :

يشكل مجلس الإدارة لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون من بين أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، ويجوز تعين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.



تلزム الشركة أن توفر للجنة المراجعة الموارد الكافية لأداء واجباتها، بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.

تولى لجنة المراجعة المهام والواجبات التالية:

(أ) تقييم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من كفايته.

(ب) وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع المحاسب القانوني.

(ج) متابعة ومراقبة استقلالية المحاسب القانوني (المراجع الخارجي)، ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية المراجعة ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة.

(د) تلعب دور وسيط بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة من جهة والمراجع الخارجي (المحاسب القانوني) من جهة أخرى.

و- السياسات والإجراءات المتعلقة بالعاملين :

إن وجود قسم مركزي فعال لإدارة شئون الأفراد (العاملين بالمنشأة) يزيد كثيراً من فعالية الرقابة عن طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (الوظيفة التي تناسب مؤهلاته وقدراته)، وعن طريق التدريب يمكن تنمية هذه القدرات.

ز- المؤثرات الخارجية:

هناك مؤثرات بيئية من خارج الشركة تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية بالشركة، فالشركة الخاضعة لنظام الشركات أكثر حرصاً على تتنفيذ المتطلبات الرقابية التي يفرضها نظام الشركات، وأيضاً الشركات المسجلة بأسواق المال، فهي أيضاً تحرص على تتنفيذ المتطلبات الرقابية التي تضعها أسواق المال.

ح- الأمانة والقيم الأخلاقية التي يتتصف بها العاملون :

وجود مجموعة من العاملين الأكفاء، والموثوق بهم، والذين يتمتعون بقدر كافٍ من الأمانة والقيم الأخلاقية يعتبر من أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية. فإذا كان العاملون ليس لديهم الأمانة والقيم الأخلاقية، فسوف يمكنهم التواطؤ لتخفيض أي إجراءات رقابية قد تضعها المنشأة. لذلك يجب على الشركة أن تضع لنفسها سياسة محددة لاختيار العاملين بها، بحيث تقلل احتمالات وجود عاملين لا تتوافق فيهم صفات الكفاءة والأمانة والقيم الأخلاقية المتعارف عليها.

٢- تحديد المخاطر Risk Determination

يقصد بتحديد المخاطر هنا هو تقدير احتمال أن تتضمن القوائم المالية أخطاء مهمة (مخاطر التقرير المالي) مسؤولية المحاسب القانوني فهناك اهتماماً مشتركاً لكل من الإدارة والمحاسب القانوني.

٣- الإجراءات والأنشطة الرقابية Control Activities and Procedures

الإجراءات والأنشطة الرقابية هي السياسات والإجراءات التي تساعده في التأكد من أن تعليمات الإدارة تم تنفيذها. وهي إجراءات يتم اتخاذها لمقابلة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة. والأنشطة الرقابية لها أهداف عديدة، ويتم تطبيقها عند مستويات تنظيمية ووظيفية متعددة، وبصفة خاصة، فإن الإجراءات والأنشطة الرقابية المتعلقة بالسياسات المالية، هي الإجراءات والأنشطة التي تتعلق بأمور عديدة، أهمها ما يلي:

- فحص أداء الشركة.
- معالجة البيانات.
- الإجراءات الرقابية التي تعتمد على الوجود الفعلي.
- الفصل بين المسؤوليات والتحديد الواضح للسلطات.

٤- متابعة وتحديث الإجراءات والأنشطة الرقابية Monitoring and Updating Control Activities and Procedures

المراقبة هي عملية تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية بمرور الوقت، وهي تتضمن تصميم وتنفيذ وتقويم وتحديث الإجراءات والأنشطة الرقابية أولاً بأول، واتخاذ أي إجراءات تصحيحية ضرورية ومراقبة الإدارة لأداء الأنشطة الرقابية.

٥- المعلومات والإتصال Information and Communication



يتكون نظام المعلومات المتعلق بالتقارير المالية بما في ذلك النظم المحاسبي من الطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة (تسجيل وتبسيب وتلخيص والتقرير) عن عمليات المنشأة، وتؤثر نوعية المعلومات التي يولدتها النظام على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات ملائمة للرقابة على أنشطة المنشأة، وإعداد تقارير مالية موثوقة بها.

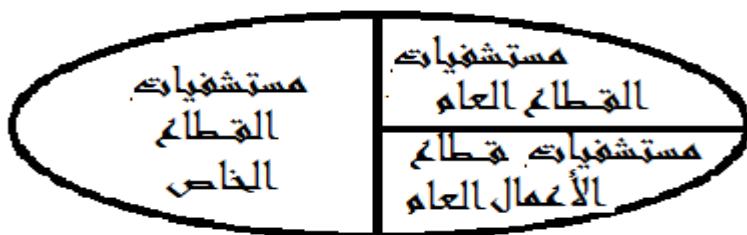
ويتضمن الاتصال توفير وسيلة لفهم للأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية.

٦- الهيكل التنظيمي و متطلبات نظام الرقابه فى المستشفيات

قبل أن نتطرق للهيكل التنظيمي كان لابد لتوضيح حجم المنشآت الصحية بمختلف تقسيماتها كما يوضح شكل رقم (١):

- مستشفيات القطاع العام : (مستشفيات وزارة الصحة - المستشفيات الجامعية (تعليم طبي - خدمات طبية بمقابل أو بدون مقابل)).
- مستشفيات قطاع الأعمال العام : مستشفيات (التأمين الصحي - تابعة لمؤسسات علاجية بالمحافظات - شركات الهيئات العامة).
- مستشفيات القطاع الخاص : هي وحدات إقتصادية تهدف لتحقيق الربح وتقديم الخدمات في أي دولة وهي الأكثر إنتشاراً والتي سوف يكون موضوع حديثنا عن نظم الرقابه بها.

شكل رقم (١)



متطلبات نظام الرقابه الداخلية في المستشفيات

ويهدف وضع نظام الرقابه للمستشفيات والمنشآت الصحية إلى علاج الفساد بشكل عام وبكل أنواعه والقضاء عليه نهائياً ، وذلك بالتركيز على كل جوانب ومقومات العمل في المؤسسات الصحية المختلفة. من تشخيص المشكلات ، وتحديد حجم التدنى والثغرات بالنظام المالى والإدارى ومستقبل تلك المشكلات ، والإقتراحات الواجبة لحلها ومعالجتها وتحسين الوضع الرقابي داخل المنشآت الصحية والمستشفيات ، وكذلك التأكيد من تطبيق المبادئ المحاسبية والماليه ووسمك الدفاتر والسجلات المحاسبية والمستندات المتعلقة بكل عملية ، وكذلك الإشراف التام على الأقسام الفنية المختلفة بالمنشأة الصحية ، والجوانب الاجتماعية ، والنشاطات الخدميه (فنديقه وإقامة)

والسعى إلى لأن تحقق المنشأة الصحية هدفها الأساسي :

((جهاز طبي منظم يكفل الراحة ، وتسهيلات وخدمات طبيه دائمه)).... من خدمات للأطباء ... وخدمات التمريض من (تشخيص وعلاج).

والشكل التالي يوضح : شكل رقم (٢) متطلبات نظام الرقابه في المستشفيات .



شكل رقم (٢) متطلبات نظام الرقاية في المستشفيات

*** وتحدد المحاسبة في المستشفيات والمنشآت الصحية إلى قياس وتسجيل وتحليل ما تقوم به المستشفى من أحداث وعمليات مالية ، وتوفير معلومات مالية ومحاسبية في شكل تقارير وفواتير مالية تفصّل عن نتائج النشاط والمراكز المالية .

بيان تقسيم ضروري لأنشطة المستشفيات والمنشآت الصحية:

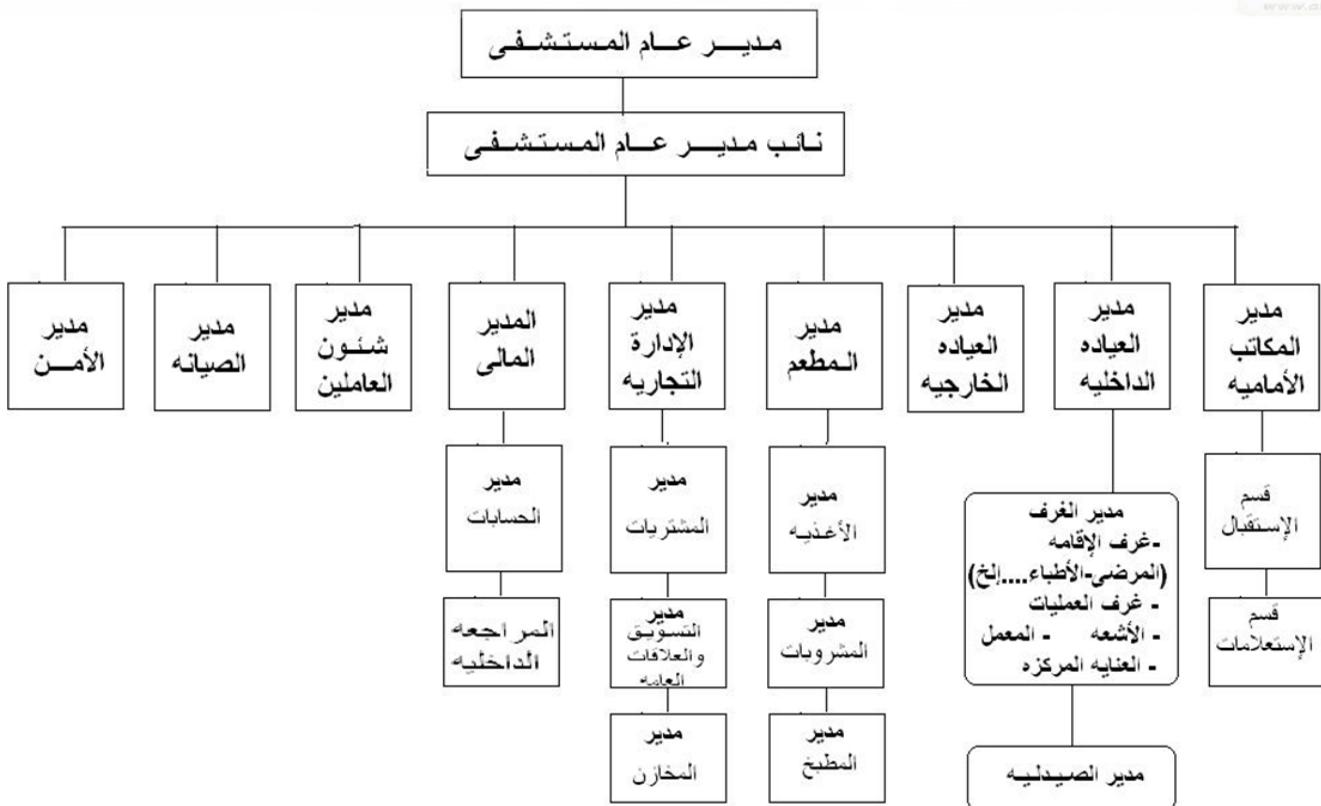
(١)- أنشطه أساسيه :- (تقديم الخدمات الطبيه للمرضى لتحقيق أهداف المنشأه المباشره).

(٢)-أنشطة مساعدة:- (تسهيل تقديم الخدمات الطبية - خدمات الأدوات الطبية والصحية - خدمات الحانب الدوائي والعلاجي - خدمات المبست - خدمات المغسلة - خدمات الطعام - خدمات التليفون... الخ).

الهيكل التنظيمي للمستشفيات

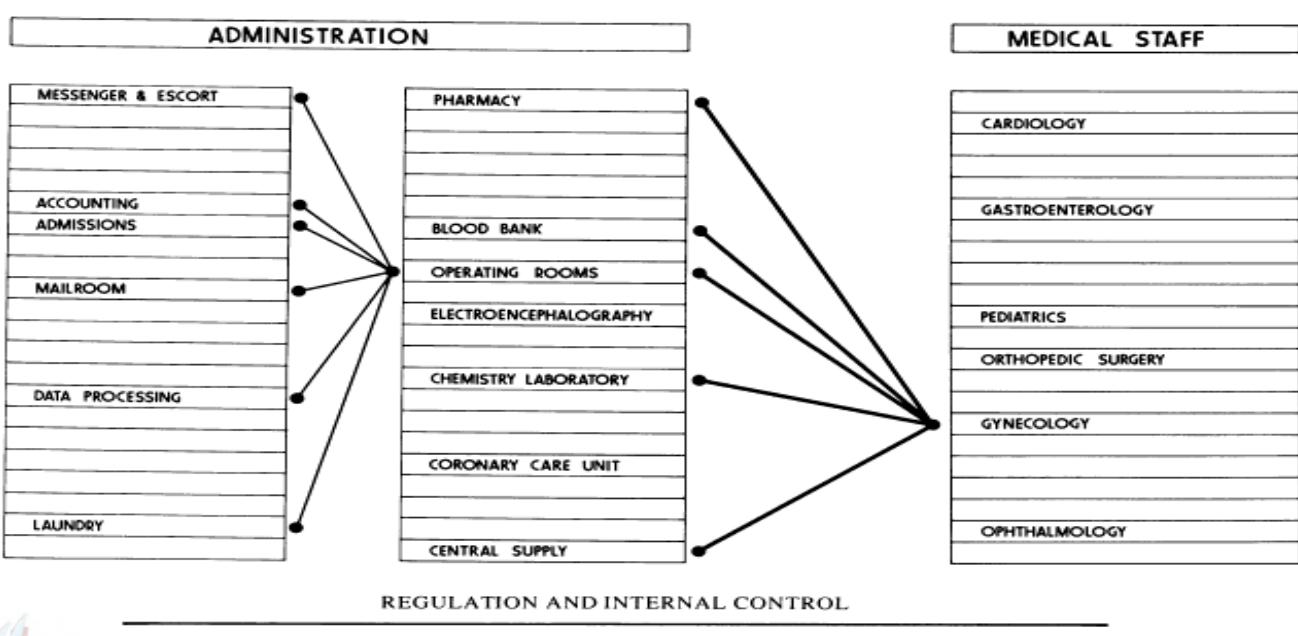
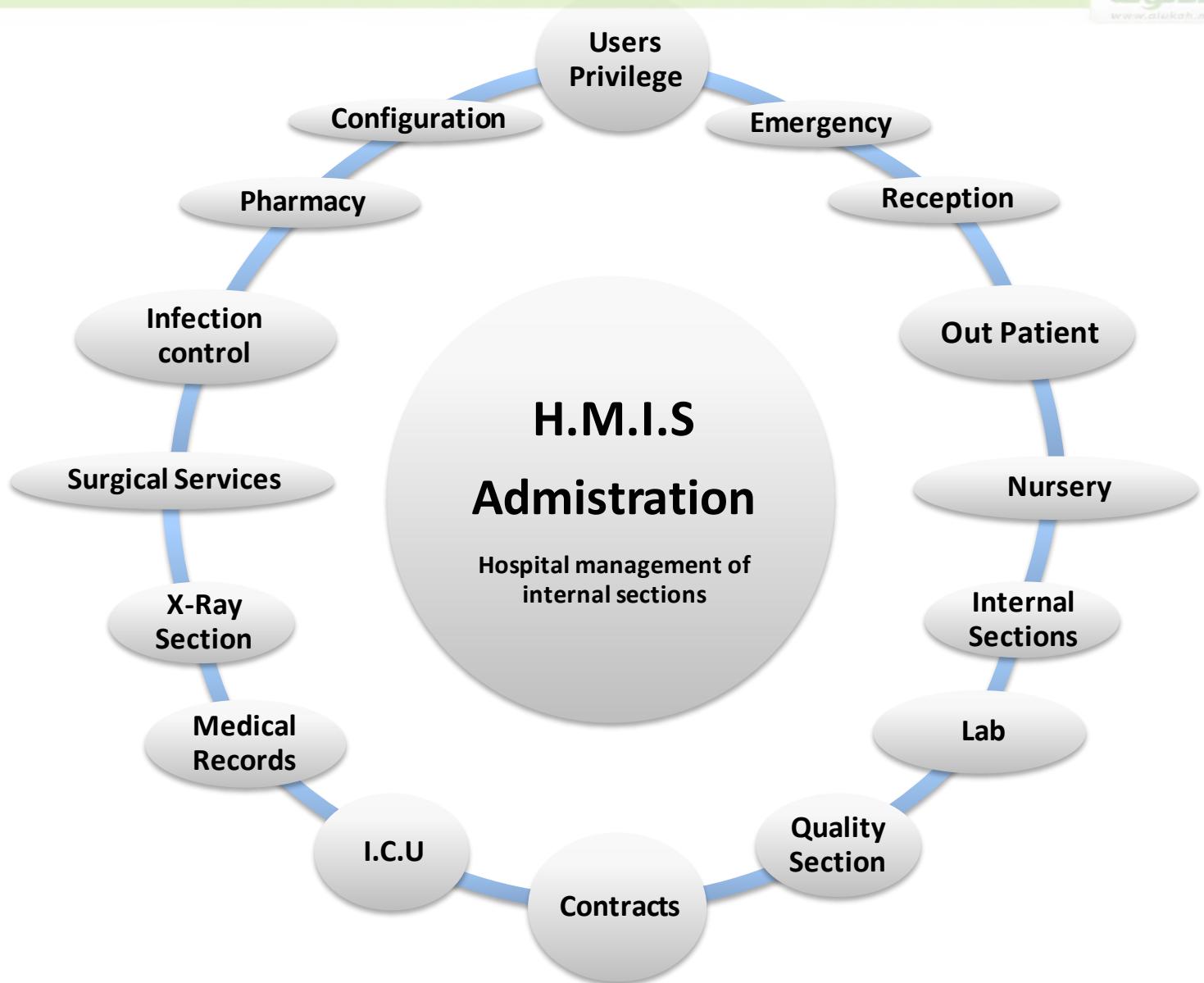
^٨ يعد الهيكل التنظيمى من المقومات الرئيسيه لنظام الرقابه الداخليه (أساس عملية الرقاوه) لتحديد الواجبات والمسئوليات لكافة المستويات الاداريه والتنظيميه بالمنشآت الصحىه.

* نموذج عام للنظام الاداري بالمستشفيات (مستشفى استثماري) - (من تصميم د/ هشام الاساري).



شكل رقم (٣) الهيكل التنظيمى للمستشفيات.

و يوضح شكل رقم (٤) و رقم (٥) رسم للهيكل الرقابى العام لأقسام المستشفيات أو المنشآت الصحية.



٧- تصميم نظم الرقابه الداخلية بالمستشفيات

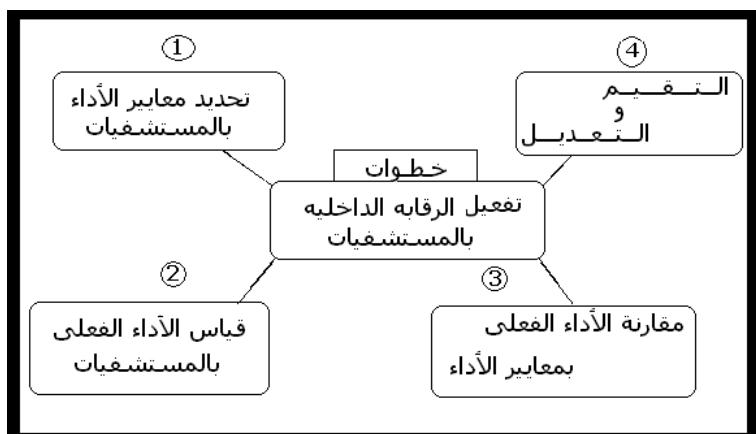
ويتم ذلك من خلال عدة مراحل نوجزها فيما يلى :

- أولاً - خطوات تصميم نظم الرقابه الداخلية بالمستشفيات.**
- ثانياً - صفات الرقابه الفعاله بالمستشفيات.**
- ثالثاً - أركان نظم الرقابه بالمستشفيات.**
- رابعاً - فحص وتقدير نظام الرقابه الداخلية وإدارة المخاطر.**
- خامساً - نظم تطبيق الجوده بالمستشفيات وتصورنهائي لنظام الرقابه الداخلية بالمستشفيات.**
- سادساً : كيف تكون الرقابه الداخلية الفعاله؟**

أولاً- خطوات تصميم نظم الرقابه الداخلية

- (٢) قياس الأداء الفعلى بالمستشفيات (فعاليه - كفاءه - اقتصاد).
- (٤) التقييم والتعديل.
- (١) تحديد معايير الأداء بالمستشفيات.
- (٣) مقارنة الأداء الفعلى بمعايير الأداء.

كما يوضح ذلك شكل رقم (٦)



ثانياً / صفات الرقابه الفعاله :

١. ان تكون الرقابة ايجابية.
٢. ان تكون واضحة وسهلة ومفهومة للجميع وتتناسب مع امكانيات وقدرات المسؤولين وخبراتهم.
٣. ان تكون اقتصادية غير مكلفة.
٤. ان تتضمن حماية الموظفين من الاجراءات التعسفية.
٥. ان يتحلى ممارس الرقابة بالنزاهة والكفاءة والخبرة الادارية والرقابية للاعمال التي يقوم بالرقابة عليها.
٦. ان تساعد الرقابة الموظفين على تحسين أدائهم وان لا تتحول لوسيلة تخويف وتهديد.
٧. أن تكون قائمة على أساس موضوعية وواقعية من خلال وضع معايير محددة لمراقبة الاعمال.

٩- ان تضمن الرقابة الحصول التغذية الاسترجاعية.

ثالثاً - أركان نظم الرقابة بالمستشفيات

- ١-الوضع التنظيمي وكذا الهيكل التنظيمي لإدارة المنشأة الصحية أو المستشفيات وتحديد المسؤولية.
- ٢- تحديد الاحتياجات من الكوادر الفنية والعلمية وكذلك الاحتياجات من الأدوات الطبية والصحية.
- ٣- الأنماط القيادية الطيبة وأثرها في اتخاذ القرارات الطيبة الرشيدة.
- ٤- درجة توثيق وشفافية ومصداقية دفاتر وسجلات المنشأة الصحية.
- ٥- مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية الداخلية بالمنشأة الصحية.
- ٦- نظم الصحية والإدارية ودقتها والسرعة في التعامل معها.
- ٧- توافرت الكفاءات الإدارية اللازمة لإدارة المنشأة الصحية.
- ٨- إدارة المخاطر وتقيمها ووضع حد أدنى لها وتطوير الحلول لمواجعها.
- ٩- ضوابط رقابية كاسفة وواقية ضد المخاطر.

رابعاً - فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

ت تكون من جزئين هما :

- الأول : معرفة وفهم الإجراءات والطرق الموصفة في النظام ، بمعنى جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وتقييمها ودراستها.
- الثاني : الحصول على درجة معقولة من التأكيد بأن هذه الإجراءات والطرق مطبقة وفقاً لما هو موصف في النظام.

أما الجانب الخاص بإدارة المخاطر فمهمته كالتالي

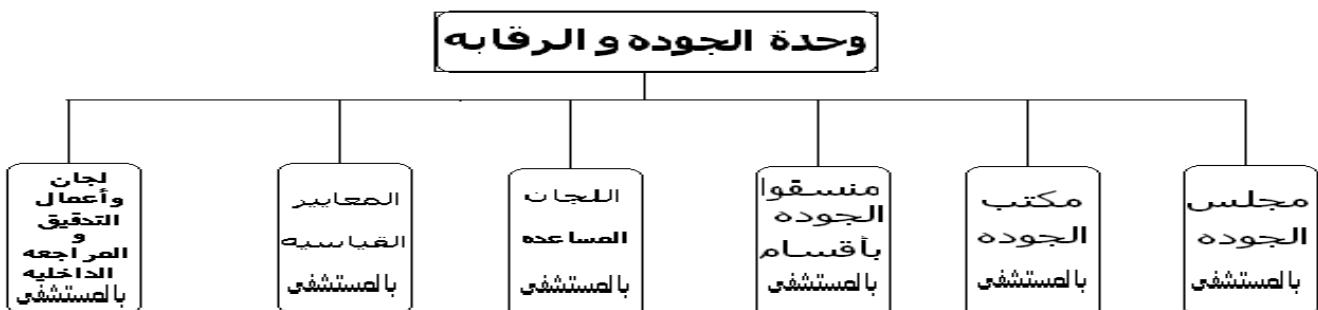
وهي تحقيق الأهداف الآتية :

- ١ - تحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقتها بالتحكم المؤسسي.
- ٢ - تحديد الجهات التي يمكن أن تساهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر.
- ٣ - التعرف على مدى التزام كل من مجالس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجان التدقيق بمتطلبات التحكم المؤسسي في إدارة المخاطر لبعض الوحدات الاقتصادية.
- ٤ - تشخيص الجوانب السلبية والإيجابية للتطبيقات العملية لإدارة المخاطر وتقديم المقترنات التي من شأنها زيادة فاعلية إدارة المخاطر في الوحدات المبحوثة.

بإيجاز شديد يمكن تعريف المخاطر بالمنشآت الصحية على النحو التالي :

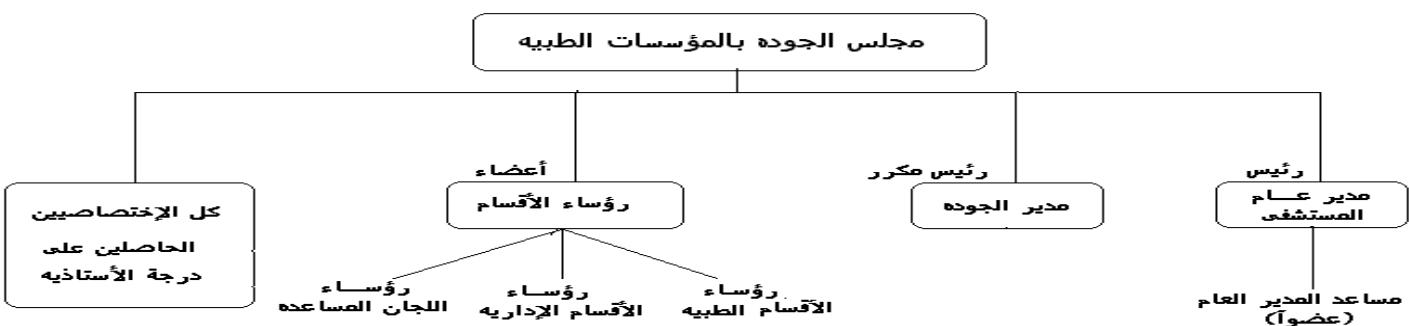
بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المنشأة الصحية إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تدهور في الخدمات الصحية والطبية بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المنشأة الصحية وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المنشأة الصحية.

لتطوير المنشأه الصحىه هذا نموذج مقترن وهو إشاء وحدة جوده ورقابه كامله بالمنشأه الصحىه



شكل رقم(٧) وحدة الجودة والرقابة

ومن ضمن إقرار الفعاليه الرقابيه بالمستشفيات وتحسين الرقابه الداخليه تشكيل لجنة ضمان الجودة بالمستشفيات ثم بعد ذلك يتم تشكيل لجنة للتأهيل للاعتماد داخل المستشفى برئاسة منسق الجودة ... الى غير ذلك من الإجراءات الرقابيه المعتمده في هذا المجال وهذا توضيح لمكونات مجلس الجوده بالمستشفى أو المنشأه الصحه بشكل عام.



شكل رقم(٨) مكونات مجلس الجوده

الخلاصه لنظام الرقابه الداخليه بالمستشفيات (ICSH)

1- Planning and Quality Strategy and Process :

- * Planning and Design Strategy.
- * Planning and Organization → (Functions – Ethics).
- * planning of all fields and Infrastructure and the different control methods on all sections health facilities.

2- Financial and Planning Management :

- * Performance Measurements.
- * Quality Management and Performance Improvement.
- * Analysis/Variance reporting with completes Control.

3- Communication and Reporting :

- * Networking.
- * Information Resource.



- * Data inventory Sources.
- * Electronic Health Record information.
- * Effective of communication Technology and leader-ship.
- * Security / confidentiality of Patient information.

4- Health Care Quality professional :

- * Medicare Reform project.
- * Patient safety and risk reduction.
- * The organization plan of patient care service.
- * Nursing responsibilities.
- * Developments pathway/standards of clinic process improvement and laboratory.

هذا من الممكن وضع تصور نهائي لنظام الرقابه الداخليه بالمستشفيات ويوضحه شكل رقم (٩)



لابد أن نقر هنا بصعوبة التحديات التي تواجه برامج تحسين الجودة والرقابة الداخلية في المؤسسات الصحية الفائمة في مصر في ظل ما رسم فيها من ممارسات وثقافات إدارية متوازنة عبر الأجيال ، وهناك الكثير من المعوقات التي تعرقل مساعي تحسين الجودة في المؤسسات الصحية نرصد منها الآتي :

- ✓ عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق نظم الجودة ونظم الرقابة الداخلية.
- ✓ عدم انتشار ثقافة الجودة بين كل من مقدمي الخدمة الصحية وكذلك المستفيدين من الخدمة والمجتمع ككل.
- ✓ صعوبة في تسويق مفهوم الجودة بين العاملين في المجال الصحي.
- ✓ ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال والقادرة على قيادة برامج تحسين الجودة في المؤسسات الصحية.
- ✓ ضعف المخصصات المالية حيث أنه بالرغم من أن تحسين الجودة يحد من الفاقد في الموارد ويزيد مردود الخدمة على المدى البعيد ، إلا أن بداية التطبيق يحتاج إلى دعم البنية التحتية.
- ✓ وربما يحتاج الأمر في الدول النامية إلى دعم سياسي قوي.
- ✓ كذلك توفير نموذج عمل مطبق وناجح يمكن تعديمه.

كيف تحقق الرقابة الداخلية الفعالة ؟

١- مشاركة المروءسين في وضع المعايير الرقابية.

٢- قناعة الموظفين بعدالة مقاييس الأداء.

٣- أن تكون رقابة موضوعية إيجابية.

٤- استخدام أسلوب الادارة بالأهداف.

ما هي مقومات نظام الرقابة الفعال؟ ما المقترن لكي يكون نظام الرقابة فعال؟ ما هي العوامل الفعالة في تصميم نظم الرقابة الداخلية؟

١- وجود خطة تنظيمية سليمة.

٢- دقة توزيع العمل وتحديد المسؤوليات.

٣- حسن اختيار العاملين ووضعهم في المكان المناسب.

٤- وجود نظام محاسبي سليم وفحص المستندات والقيود المحاسبية.

٥- وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ الإجراءات الموضوعية.

٦- وجود نظام للمراجعة الداخلية وتقييم الأداء.

٧- اتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية.

٨- تقييم مخاطر الرقابة الداخلية لتحديد الحد الأقصى للمخاطر(بمعنى تحديد مستوى مخطط لعدم فعالية النظام في إكتشاف الأخطاء) في ضوء إختبارات معينة (الإستبيانات - المذكرات - خرائط التدفق).

® إستبيان للضبط الداخلي والمراجعة الداخلية

الإستبيان

م	الإجراءات	نعم %...%	لا %...%	مقترنات وملحوظات
١	أولاً : الجهاز التنظيمي والمحاسبة العامة			وصف للوظائف ولوائح القائمين بها
٢	- هل يوجد رسمياً حدثاً للهيكل التنظيمي؟			- المسؤوليات والصلاحيات المعطاة لكيان المسؤولين في الشركة.
٣	- هل يوجد وصف للوظائف ولوائح القائمين بها؟			- الأشخاص المفوضين بالدخول في معاملات وتنفيذها.
٤	- هل تجهز تقارير مالية للإدارة دورياً (مثل كل شهر) تسمح بمقارنة أرصدة الحسابات مع التقديرات أو الميزانيات التقديرية؟			- الأشخاص المسؤولون عن الموجودات الثابتة.
٥	- هل يتم تجهيز الميزانيات التقديرية وهل تدعي بشكل يمكن من المقارنة الفعالة بالنتائج الفعلية؟			- الأفراد المسؤولون عن وظائف الضبط المالي.
٦	- هل تراجع الانحرافات المهمة وتشرح أسبابها؟			تفصيلات مسک دفاتر الأستاذ والسجلات المساعدة
٧	- هل هناك اجتماعات نظامية لمجلس الإدارة لوضع السياسات والأهداف، ومراجعة إنجازات الشركة، لاتخاذ القرار المناسب، وهل تجهز معاشرة لهذه الاجتماعات؟			- هل القراءة على الوصول إلى الأستاذ العام والسجلات المتعلقة به
٨	- هل بالشركة سياسات وإجراءات محاسبية مكتوبة، وهل يتم تبليغ تلك السياسات للموظفين؟			مقصورة على المسؤولين عن الأستاذ العام ومدى الأمان في مكان حفظ تلك السجلات؟
	- هل يقوم بمسك الأستاذ العام أشخاص لا شمل واجباتهم ما يلي :			- هل هناك تعطية تأمين على موجودات الشركة كافية وفقاً لتعليمات الإدارية؟
	ـ معالجة المقربات، واستلام البضاعة، توقيع الشيكات، الموافقة على أوامر الشراء..... الخ؟			- هل تراجع جميع القيد اليومية وتشرح وتؤيد مستندياً بشكل واضح ومقترن بموافقة الإدارية؟
	*مسك دفاتر الأستاذ والسجلات المساعدة < بتفاصيلها المختلفة			- هل الأشخاص المعينون لمراجعة قيود اليومية والموافقة عليها مستقلون عن تجهيزها؟
١	ثانياً: المبيعات والذمم المائية			- هل تخضع جميع القيد المحاسبية لضوابط معينة للتأكد من اكمال دورتها المحاسبية؟
٢	الإجراءات			- هل تشمل جميع القيد المحاسبية على تعرف كاف بالحسابات التي يجب أن تسجل بها؟
٣	هل يوجد فصل بين وظائف المبيعات والموافقة على البيع الأجل والشحن وتجهيز الفواتير ووظائف النقد والمحاسبة؟			- هل تخضع جميع القيد المحاسبية على طلبات البيع، والعلماء، والبيع الأجل، وشروط البيع؟
٤	هل سياسات قبول طلبات البيع الموافق عليها محددة بشكل واضح؟			- هل تجري الموافقة على طلبات البيع بتقديم من الإدارة قبل الشحن؟
٥	هل المسؤوليات محددة في قبول طلبات البيع، والعلماء، والبيع الأجل، وشروط البيع؟			- هل تسجل أرقام جميع طلبات البيع الموافق عليها؟
٦	هل تراجع دورياً طلبات البيع التي لم يوفى بها بعد؟			- هل تخضع البيانات المالية لمراجعته شاملةً بالفترات السابقة؟
	هل يتم تبليغ موظفي المبيعات وقسم الفواتير بمعلومات الأسعار والسياسات المتعلقة بأجر			- هل تخضع البيانات المالية لمراجعته شاملةً بالفترات السابقة؟

بيانات الجوهرية الهامة بوثائق الشحن : <ul style="list-style-type: none"> - الترقيم المسبق . - تسجيلها في دفتر تسلسلي أو الاحتفاظ بصورة عن جميع وثائق الشحن الصادرة في ملف واحد. - تبليغ قسم الشحن فوراً بها . - تبليغ المستودعات فوراً بها . - إبلاغ قسم الفوائير فوراً بها . 	بيانات لا بد من توافرها في وثائق الشحن (شرط وجودها): <ul style="list-style-type: none"> - أمر البيع رقم . - اسم العميل . والمكان الذي ستشحن إليه . - وصف كامل للبضاعة وكيفيتها . - تاريخ الشحن . ووسيلة الشحن . والإقرار بالاستلام . 	٧ الشحن والبضاعة المسترددة؟ ٨ هل يبلغ موظفي المبيعات والمحاسبة عن معدلات العمولات؟ ٩ هل هناك تعريف واضح لسياسة قبول مخاطر تسليف العملاء ، ويتم تبليغ المعينين بها؟ ١٠ هل يجري التتحقق من الملاعة المالية للزبائن قبل أن يجري التسليف لهم؟ ١١ هل هناك مراجعة دورية لحدود التسليف؟ ١٢ هل يستلم الأشخاص الذين يقومون بوظيفة التسليف معلومات في حينها عن الحسابات المتلفرة تسليمها؟ ١٣ هل يتم تبليغ الأشخاص المسؤولين عن الموافقة على طلبات البيع عن حدود التسليف ، وعن أي تغير في حدود التسليف أولاً بأول؟ ١٤ هل تشحن البضاعة استنادا إلى أوامر بيع موافقة وموافق عليها من الإداره؟ ١٥ هل تجهز وثائق شحن لجميع الشحنات؟ ١٦ هل تخضع وثائق الشحن لبيانات جوهرية وهامة للسياسات المحاسبية؟ ١٧ هل لا يتم السحب من المستودعات إلا بموجب أمر تحويل؟ ١٨ هل يجري التتحقق من الكبالت التي تشحن مثلاً بالتعداد مرة ثانية؟ ١٩ هل تقارن وثائق الشحن بالفوائير ، للتأكد من ان البضاعة التي شحنت صدرت بها فوائير؟ ٢٠ هل تجهز فوائير بيع لجميع شحنات البضاعة وتكون مستوفاة للشروط؟ ٢١ هل تقييد جمع فوائير البيع بالتفصيل في يومية المبيعات وهل يتم الاحتفاظ بنسخة بملف مسلسل؟ ٢٢ هل يتم تجهيز تقرير ملخص عن المبيعات والتحصيلات والبنود المتعلقة بها؟ ٢٣ هل تحتسب العمولات على أساس معدلات موافق عليها من قبل الإداره؟ ٢٤ هل تجري مطابقة شهرية بين أستاذ ندم العملاء وحساب ندم العملاء بالأستاذ العام ٢٥ هل كشوفات الحساب الشهري المرسلة للعملاء والفوائير ترسل لهم بالفاكس من قبل موظف مستقلو تراجع من قبل موظف مسؤول مستقل عن وظائف النقد والنقد المدينة عن وظائف النقد والنقد المدينة؟ ٢٦ هل تجهز شهرياً جدول معمر للنقد أو جداول بالحسابات المتأخرة التسديد من قبل شخص مستقل عن وظائف إصدار الفوائير والمقبوضات النقدية؟ ٢٧ هل يراجع جدول معمر للنقد أو جداول بالحسابات المتأخرة التسديد من قبل الشخص المسؤول عن التسليف ، وهل يتم التتحقق بالحسابات المتأخرة والبنود غير العادلة؟
بيانات استيفاء شروط الفوائير : <ul style="list-style-type: none"> - الترقيم المسبق - محاسبة رقمية للتأكد من ان جميع الفوائير قد قيدت في وقتها - إرفاق طلبات البيع موافق عليها بها - تدقيق الصحة الحسابية بإعادة التجمع 	الإجراءات <ul style="list-style-type: none"> ١ هل يوجد فصل بين وظائف الشراء،الإسلام،الشحن،مجلة فوائير الموردين،وظائف النقد والمحاسبة؟ ٢ هل تتم كافة المشتريات باستعمال طلب شراء موافق عليه حسب الصالحيات؟ 	

<p>الشروط الواجبة لصحة أوامر الشراء :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الترقيم المسبق. - محاسبة رقمية لا ينطبق من ان جميعها قد قيد في وقتها. - تدرج بالتفصيل في سجل تسلسلي او ملف تسلسلي لصور عن الصدارة منها. <p>الشروط الواجبة لتقدير التسلیم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الترقيم المسبق. - محاسبة رقمية لا ينطبق من ان جميعها قد قيد في وقتها. - تدرج بالتفصيل في سجل تسلسلي او ملف تسلسلي لصور عن الصدارة منها. - توزيع صور منها لإرفاقها مع أوامر الشراء وفواتير الموردين ولقيدها في سجلات البضاعة ، إذا كانت مستعملة. 	<p>٣ هل تستعمل أوامر شراء مكتوبة وهل تشمل على وصف المورد والكمية والنوعية والثمن والشروط هل يوافق على جميع أوامر الشراء قبل إصدارها؟ هل تخضع جميع أوامر الشراء للشروط الواجبة؟ هل يوجد سجل للتراثات الشراء المفتوحة (التي لم تورد بضاعتها) ، وهل تراجع هذه التراثات دوريا ويتحقق فيها؟ هل أوامر الشراء التي لم تستخدم بعد موجودة طرف شخص يمنع إساءة استعمالها؟ هل تجري معاينة جميع البضائع المستلمة وهل يجري مقارنتها مع أوامر الشراء الخاصة بها هل يوجد دليل على ان جميع الخدمات التي تؤدي يجري تقييمها من حيث النوعية والإنجاز ؟ هل يتم الإبلاغ عن أي بضاعة معطوبة أو تالفة ؟ هل تجهز تقارير استلام فورا لجميع البضائع المستلمة ؟ هل تشمل تقارير الاستلام على (وصف وكمية البضاعة وتاريخ إسلامها وتوقع المستلم) ؟ هل تخضع تقارير الاستلام للشروط الواجبة؟ هل يوجد وظيفة منفصلة للتنفيذ ؟ هل يستلم جميع فواتير الموردين مباشرة الموظفين المعينون (قسم الدعم الدائنة) الذين يقومون بوظيفة مراجعة ومعالجة الفواتير ؟ هل هناك ضبط محكم على جميع الفواتير الواردة ، عند ورودها ؟ هل تقرن فواتير الموردين قبل الدفع مع أوامر الشراء وتقدير الاستلام؟ هل تراجع فواتير الموردين قبل الدفع من حيث صحة الدقة المحاسبية ، وأجور الشحن والتوزيع المحاسبي؟ هل يوجد دليل على ان الفواتير قد أخضعت للروتين الموضوع لمعالجتها ، وان التوزيع المحاسبى والموافق عليها قد حصل قبل الدفع؟ هل تحصل موافقة على الفواتير والمستندات المؤيدة التي تمت معالجتها ، من قبل موظفين معينين قبل الدفع ؟ هل يستفاد من كل الخصميات الممكنة من الفواتير (بالدفع في حينه) ؟ هل تحضر الدواوين لائحة بالأصناف التي تتعامل بها الشركة ولائحة بالموردين الحالين؟ هل يتم استدراج عروض أسعار من قبل كل مورد في حالة الأصناف التي لها عدة موردين؟ هل يتم تحضير تقرير حركة المشتريات وأوامر الشراء المتاخرة شهريا ؟ - هل يتم الاحتفاظ بالملفات التالية : ملف(طلبات الشراء - المورد - أوامر الشراء المحلية والخارجية - وامر الشراء المحلية المنفذة).</p> <p style="text-align: right;">رابعاً: الرواتب والأجور</p> <p>هل يوجد فصل في الواجبات بين الموظفين؟ هل سجلات الدائنة وجداول الرواتب والأجور في مكان آمن؟</p>
	١
	٢
	٣
	٤
	٥
	٦
	٧
	٨
	٩
	١٠
	١١
	١٢
	١٣
	١٤
	١٥
	١٦
	١٧
	١٨
	١٩
	٢٠
	٢١
	٢٢
	٢٣
	٢٤

<p>الرامية الفصل في الواجبات بين الرطائف التالية :</p> <hr/> <ul style="list-style-type: none"> - المسؤولين الذين يوافقون على توظيف العاملين الجدد وتحديث رواتبهم ، وانتهاء الخدمة. - مسک سجلات الذاتية. - ضبط الوقت. - تجهيز جدول الرواتب والأجور. - الموافقة على جدول الرواتب والأجور. - المدفوعات التقديمية. - مسک الاستاذ العلم. <hr/> <p>شروط استيفاء البيانات الإفرادية لأوقاف الموظفين وانتهاجم:</p> <hr/> <ul style="list-style-type: none"> - تسمح بالاحتساب الأجر الإجمالي بموجب أنظمة الإدارة. - تشمل على معلومات كافية لتوزيع كلفة الرواتب والأجور. - يوافق عليها كتابياً من قبل المديرين والمشرفين قبل إرسالها للأشخاص الذين يجهزون الرواتب والأجور. 	<p>هل يتم اخذ موافقة الادارة على جميع طلبات التوظيف؟ هل يتم اخذ موافقة الادارة على جميع معدلات الأجر الإضافي؟ هل يتم منح جميع العلاوات والمزايا الإضافية للموظفين بموافقة الادارة؟ هل يوجد ملف لكل موظف يشتمل على جميع الوثائق الخاصة به؟ هل يتم إبلاغ الموظفين الذين يقومون بتجهيز الرواتب والأجور فوراً بمعدلات الرواتب والأجور للموظفين الجدد والموظفين الذين تم انتهاء خدماتهم؟ هل يتم تحديد الأجر استناداً لسجلات الوقت للموظفين؟ هل يتم تحديد الأجر استناداً لسجلات تفصيلية كافية عن المبيعات للبالغين بالعمولة؟ هل توجد قائمة حسابات مفصلة تفصيلاً كافياً وإرشادات وافية لتحديد التوزيع المحاسبي للرواتب والأجور ولضبط المطلوبات المتعلقة بالاستقطاعات من الأجر؟ هل البيانات الإفرادية لأوقاف الموظفين أو انتهاجم أو عمولتهم على المبيعات مستوفاه لشروطها؟ هل يتم تسوية عمولات البالغين على المبيعات المسجلة؟ هل يتم مقارنة الراتب بموجب جدول الرواتب والأجور مع ملفات الموظفين على فترات معقولة من قبل أشخاص مستقلون عن وظائف قسم الذاتية وجدول الرواتب والأجور والصرف والأستاذ العلم؟ هل تتم الموافقة على جدول الرواتب والأجور من قبل موظفين مسؤولون قبل إصدار الشيكات أو صرف الرواتب؟ هل يتم تسليم الرواتب للموظفين من قبل أشخاص مستقلون عن وظائف قسم الذاتية وجدول الرواتب والأجور وضبط الوقت وتجهيز الشيكات؟ هل يتم استخدام المستندات التالية (كشف الرواتب والأجر المدفوع وغير المدفوع)؟ هل يتم الاحتفاظ بالملفات التالية .. ملف (الموظف-جدول الرواتب والأجر-انتهاء الخدمة)؟</p>
	٣
	٤
	٥
	٦
	٧
	٨
	٩
	١٠
	١١
	١٢
	١٣
	١٤
	١٥
	١٦
	١٧

ويتم تقييم هذا النموذج فعلياً ويدقق ومصادقه تامة ودون أي تضليل ثم ذلك يتم وضع سياسات مالية ومحاسبية لمعالجة أية إنحرافات أو تقصير ووضع خطط واجراءات لتحسينه وتطويره ... والحد من أي خروقات أو انتهاكات لا ي من السياسات المالية والمحاسبية التي تضعها الادارة أو مراقبى الجودة بالمنشأة.

- ١- الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق فيما بينهم.
- ٢- الإشراف على جميع الأنشطة بالمستشفى ومتابعة العمل من خلال فحص تقارير دورية(يومية- أسبوعية).
- ٣- إستيفاء العمليات التشغيلية بشكل(نظامي - إلحاقي - إقتصادي - فعال - مؤثر).
- ٤- زيادة التدريب والتأهيل العلمي للأطباء وللموظفين والعاملين لأداء الخدمة الطبية على أتم ما يجب أن تكون.
- ٥- إتباع المنهجى السلوكي بتوجيهه سلوك الأفراد بما فيه صالحهم فى نفس الوقت الذى يتحقق فيه الصالح العام للمنشأة.
- ٦- فحص مختبرى للأدوية بصفه مستمرة.
- ٧- التأكد بإسمار من جودة ونوعية (الأدوية - المستلزمات الطبية - الأدوات الصحية والطبية)
- ٨- الالتزام الواضح والإلزامى بسياسات الإداره وتشجيع الإداره للالتزام بهذه السياسات الإداريه والتنظيميه بالمنشأه الصحيه عن طرق الحافز والإثابه والثواب والعقاب وغيرها من الوسائل.
- ٩- الدقه فى اختيار المقاييس الماليه التى يستخدمها النظام المحاسبي لكي يكون تأثيرها إيجابياً على أداء المنشأه للنشاط الإقتصادي وعدم وجود تعارض مع نظام المراقبه الإداريه من ناحيه أخرى.
- ١٠- زيادة نظام الحكمه والمراقبه على الممارسات الطبية داخل المستشفيات و مراقبة جودة الخدمات الطبية المقدمه للمرضى.
- ١١- وضع الخطط طويلة وقصيرة الأجل بشأن تطوير وتحسين المعدات والأجهزه الطبية.
- ١٢- زيادة نظم تقييم الأداء الفردى المؤسسى.
- ١٣- الدعم المادى والعينى لمنع تسرب الكفاءات الفنية المؤهله والمدربه من الأطباء والهيئات التمريضيه والعاملين.
- ١٤- السرعه والدقه فى إعداد البيانات والمعلومات أولا بأول وذلك لحماية أصول المستشفى والحفاظ على مستحقاتها الطبيه وغير الطبيه.
- ١٥- تحقيق الكفاءة والفعالية فى استخدام موارد المستشفيات والإشراف الكامل عليها.
- ١٦- ضرورة ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات العامة للمستشفى.
- ١٧- بتنفيذ تحسين الخدمات بالمستشفيات من خلال إعداد ادله العمل وإجراءات قياسية فى مجالات مكافحة العدوى وسير الإجراءات الطبية والإدارية والمالية.
- ١٨- قياس وتطوير معايير الأداء وتجربتها ميدانياً ووجود نظام لتوثيق كافة أنشطة المستشفى.
- ١٩- نشر ثقافة الجودة فى المجتمع وبين العاملين فى الرعاية الصحية
- ٢٠- التنسيق مع الجهات المعنية والجمعيات العلمية والطبية لوضع معايير الجودة بما يواكب المعايير العالمية ويتنااسب مع البيئة المحلية.
- ٢١- توفير كافة النظم اللازمه لتطبيق الجوده ونشر الوعى لدى العاملين بتطبيق الجوده.
- ٢٢- زيادة التدقيق والمراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها.
- ٢٣- توفير الدعم المادى والمعنوي و حشد الجمود و الطاقات لتطبيق برامج الجودة والرقابه الداخلية.
- ٢٤- إحكام الرقابه الإشرافيه الطبيه على كل الأقسام الطبية والخدميه بالمنشآت الصحيه.
- ٢٥- الرقابه الفعليه ومحاربه الركود الوظيفي وتفعيل الدور الوظيفي الحقيقى والفعال لكل فرد بالمنشأه الصحية والطبيه بكل المقاييس والاساليب.

١٠- صور لمستندات من احدى المستشفيات

* دفتر حصر أدوية علاج اقتصادي

فاتورة حساب مريض *

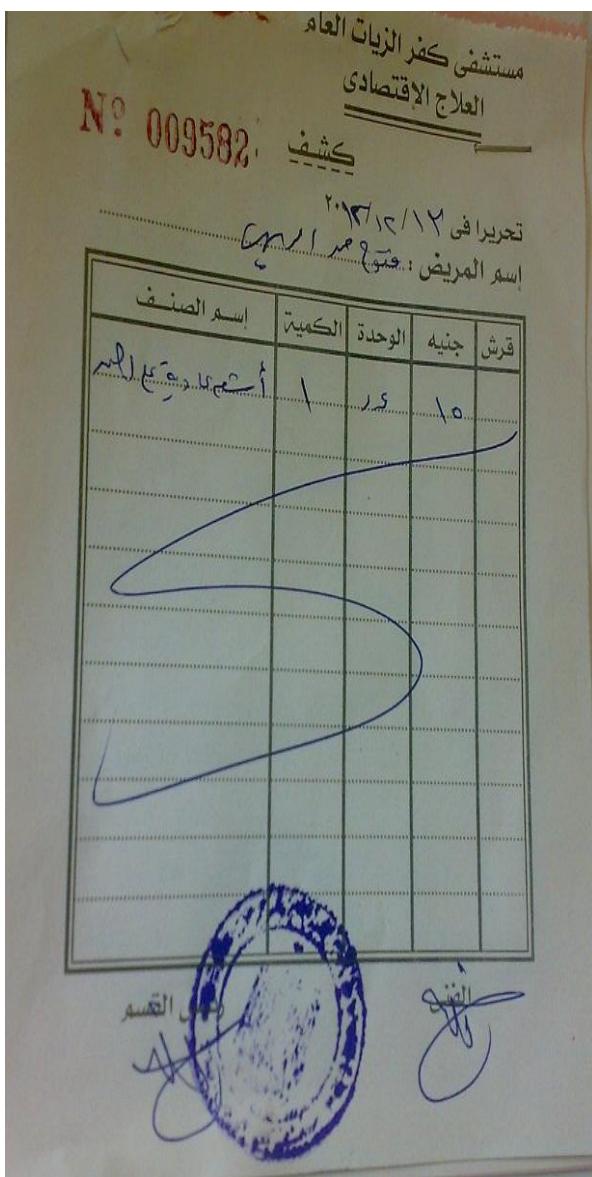
* قسيمة تحصيل من أحد المستشفيات

* نموذج طلب خدمات لأحد المرضى بمستشفى الهرم

امانة المراكز الطبية
المختصة
مستشفي الهرم

* كشف تحصيل رسوم أشعه لأحد المرضى

* بيان علاج منصرف من العمليات لأحد المرضى



بيان لعلاج منصرف من العمليات					
بيان لعلاج منصرف من العمليات		بيان لعلاج منصرف من العمليات		بيان لعلاج منصرف من العمليات	
الكتيبة	الصنف	الكتيبة	الصنف	الكتيبة	الصنف
استشاري الجراحة	كاشنر	استشاري الجراحة	كاشنر	استشاري الجراحة	كاشنر
استشاري التخدير	نيتروز	استشاري التخدير	نيتروز	استشاري التخدير	نيتروز
دورة العملية	فلواثان	دورة العملية	فلواثان	دورة العملية	فلواثان
نوع العصبية	آيرز	نوع العصبية	آيرز	نوع العصبية	آيرز
O. R Gases & O. R Special Equipments					
الكتيبة	الوقت	غازات	Equipment	أجهزة أخرى	
١٠		كشجن	١- Monitor	Rander Hospital	
		نيتروز	٢- Ventilator		
		فلواثان	٣- Blood Pressure		
		آيرز	٤- IBPP		
			٥- Pulse oximeter		
			٦- Capnogram		
الكتيبة	الصنف	الكتيبة	الصنف	الكتيبة	الصنف
٣	كاشف جرس	٤	كاشف لا سلكي	٣	الكتاف
١١	بالاستر ٣٣	٥	الشويبة حجرية	٤	ستوك
	جيوبون	٦	جيوبون	٥	ستوك
		٧	جيوبون	٦	ستوك
		٨	جيوبون	٧	ستوك
		٩	جيوبون	٨	ستوك
		١٠	جيوبون	٩	ستوك
		١١	جيوبون	١٠	ستوك
		١٢	جيوبون	١١	ستوك
		١٣	جيوبون	١٢	ستوك
		١٤	جيوبون	١٣	ستوك
		١٥	جيوبون	١٤	ستوك
		١٦	جيوبون	١٥	ستوك
		١٧	جيوبون	١٦	ستوك
		١٨	جيوبون	١٧	ستوك
		١٩	جيوبون	١٨	ستوك
		٢٠	جيوبون	١٩	ستوك
		٢١	جيوبون	٢٠	ستوك
		٢٢	جيوبون	٢١	ستوك
		٢٣	جيوبون	٢٢	ستوك
		٢٤	جيوبون	٢٣	ستوك
		٢٥	جيوبون	٢٤	ستوك
		٢٦	جيوبون	٢٥	ستوك
		٢٧	جيوبون	٢٦	ستوك
		٢٨	جيوبون	٢٧	ستوك
		٢٩	جيوبون	٢٨	ستوك
		٣٠	جيوبون	٢٩	ستوك
		٣١	جيوبون	٣٠	ستوك
		٣٢	جيوبون	٣١	ستوك
		٣٣	جيوبون	٣٢	ستوك
		٣٤	جيوبون	٣٣	ستوك
		٣٥	جيوبون	٣٤	ستوك
		٣٦	جيوبون	٣٥	ستوك
		٣٧	جيوبون	٣٦	ستوك
		٣٨	جيوبون	٣٧	ستوك
		٣٩	جيوبون	٣٨	ستوك
		٤٠	جيوبون	٣٩	ستوك
		٤١	جيوبون	٤٠	ستوك
		٤٢	جيوبون	٤١	ستوك
		٤٣	جيوبون	٤٢	ستوك
		٤٤	جيوبون	٤٣	ستوك
		٤٥	جيوبون	٤٤	ستوك
		٤٦	جيوبون	٤٥	ستوك
		٤٧	جيوبون	٤٦	ستوك
		٤٨	جيوبون	٤٧	ستوك
		٤٩	جيوبون	٤٨	ستوك
		٥٠	جيوبون	٤٩	ستوك
		٥١	جيوبون	٥٠	ستوك
		٥٢	جيوبون	٥١	ستوك
		٥٣	جيوبون	٥٢	ستوك
		٥٤	جيوبون	٥٣	ستوك
		٥٥	جيوبون	٥٤	ستوك
		٥٦	جيوبون	٥٥	ستوك
		٥٧	جيوبون	٥٦	ستوك
		٥٨	جيوبون	٥٧	ستوك
		٥٩	جيوبون	٥٨	ستوك
		٦٠	جيوبون	٥٩	ستوك
		٦١	جيوبون	٦٠	ستوك
		٦٢	جيوبون	٦١	ستوك
		٦٣	جيوبون	٦٢	ستوك
		٦٤	جيوبون	٦٣	ستوك
		٦٥	جيوبون	٦٤	ستوك
		٦٦	جيوبون	٦٥	ستوك
		٦٧	جيوبون	٦٦	ستوك
		٦٨	جيوبون	٦٧	ستوك
		٦٩	جيوبون	٦٨	ستوك
		٧٠	جيوبون	٦٩	ستوك
		٧١	جيوبون	٧٠	ستوك
		٧٢	جيوبون	٧١	ستوك
		٧٣	جيوبون	٧٢	ستوك
		٧٤	جيوبون	٧٣	ستوك
		٧٥	جيوبون	٧٤	ستوك
		٧٦	جيوبون	٧٥	ستوك
		٧٧	جيوبون	٧٦	ستوك
		٧٨	جيوبون	٧٧	ستوك
		٧٩	جيوبون	٧٨	ستوك
		٨٠	جيوبون	٧٩	ستوك
		٨١	جيوبون	٨٠	ستوك
		٨٢	جيوبون	٨١	ستوك
		٨٣	جيوبون	٨٢	ستوك
		٨٤	جيوبون	٨٣	ستوك
		٨٥	جيوبون	٨٤	ستوك
		٨٦	جيوبون	٨٥	ستوك
		٨٧	جيوبون	٨٦	ستوك
		٨٨	جيوبون	٨٧	ستوك
		٨٩	جيوبون	٨٨	ستوك
		٩٠	جيوبون	٨٩	ستوك
		٩١	جيوبون	٩٠	ستوك
		٩٢	جيوبون	٩١	ستوك
		٩٣	جيوبون	٩٢	ستوك
		٩٤	جيوبون	٩٣	ستوك
		٩٥	جيوبون	٩٤	ستوك
		٩٦	جيوبون	٩٥	ستوك
		٩٧	جيوبون	٩٦	ستوك
		٩٨	جيوبون	٩٧	ستوك
		٩٩	جيوبون	٩٨	ستوك
		١٠٠	جيوبون	٩٩	ستوك
		١٠١	جيوبون	١٠٠	ستوك
		١٠٢	جيوبون	١٠١	ستوك
		١٠٣	جيوبون	١٠٢	ستوك
		١٠٤	جيوبون	١٠٣	ستوك
		١٠٥	جيوبون	١٠٤	ستوك
		١٠٦	جيوبون	١٠٥	ستوك
		١٠٧	جيوبون	١٠٦	ستوك
		١٠٨	جيوبون	١٠٧	ستوك
		١٠٩	جيوبون	١٠٨	ستوك
		١١٠	جيوبون	١٠٩	ستوك
		١١١	جيوبون	١١٠	ستوك
		١١٢	جيوبون	١١١	ستوك
		١١٣	جيوبون	١١٢	ستوك
		١١٤	جيوبون	١١٣	ستوك
		١١٥	جيوبون	١١٤	ستوك
		١١٦	جيوبون	١١٥	ستوك
		١١٧	جيوبون	١١٦	ستوك
		١١٨	جيوبون	١١٧	ستوك
		١١٩	جيوبون	١١٨	ستوك
		١٢٠	جيوبون	١١٩	ستوك
		١٢١	جيوبون	١٢٠	ستوك
		١٢٢	جيوبون	١٢١	ستوك
		١٢٣	جيوبون	١٢٢	ستوك
		١٢٤	جيوبون	١٢٣	ستوك
		١٢٥	جيوبون	١٢٤	ستوك
		١٢٦	جيوبون	١٢٥	ستوك
		١٢٧	جيوبون	١٢٦	ستوك
		١٢٨	جيوبون	١٢٧	ستوك
		١٢٩	جيوبون	١٢٨	ستوك
		١٣٠	جيوبون	١٢٩	ستوك
		١٣١	جيوبون	١٣٠	ستوك
		١٣٢	جيوبون	١٣١	ستوك
		١٣٣	جيوبون	١٣٢	ستوك
		١٣٤	جيوبون	١٣٣	ستوك
		١٣٥	جيوبون	١٣٤	ستوك
		١٣٦	جيوبون	١٣٥	ستوك
		١٣٧	جيوبون	١٣٦	ستوك
		١٣٨	جيوبون	١٣٧	ستوك
		١٣٩	جيوبون	١٣٨	ستوك
		١٤٠	جيوبون	١٣٩	ستوك
		١٤١	جيوبون	١٤٠	ستوك
		١٤٢	جيوبون	١٤١	ستوك
		١٤٣	جيوبون	١٤٢	ستوك
		١٤٤	جيوبون	١٤٣	ستوك
		١٤٥	جيوبون	١٤٤	ستوك
		١٤٦	جيوبون	١٤٥	ستوك
		١٤٧	جيوبون	١٤٦	ستوك
		١٤٨	جيوبون	١٤٧	ستوك
		١٤٩	جيوبون	١٤٨	ستوك
		١٥٠	جيوبون	١٤٩	ستوك
		١٥١	جيوبون	١٥٠	ستوك
		١٥٢	جيوبون	١٥١	ستوك
		١٥٣	جيوبون	١٥٢	ستوك
		١٥٤	جيوبون	١٥٣	ستوك
		١٥٥	جيوبون	١٥٤	ستوك
		١٥٦	جيوبون	١٥٥	ستوك
		١٥٧	جيوبون	١٥٦	ستوك
		١٥٨	جيوبون	١٥٧	ستوك
		١٥٩	جيوبون	١٥٨	ستوك
		١٦٠	جيوبون	١٥٩	ستوك
		١٦١	جيوبون	١٦٠	ستوك
		١٦٢	جيوبون	١٦١	ستوك
		١٦٣	جيوبون	١٦٢	ستوك
		١٦٤	جيوبون	١٦٣	ستوك
		١٦٥	جيوبون	١٦٤	ستوك
		١٦٦	جيوبون	١٦٥	ستوك
		١٦٧	جيوبون	١٦٦	ستوك
		١٦٨	جيوبون	١٦٧	ستوك
		١٦٩	جيوبون	١٦٨	ستوك
		١٧٠	جيوبون	١٦٩	ستوك
		١٧١	جيوبون	١٧٠	ستوك
		١٧٢	جيوبون	١٧١	ستوك
		١٧٣	جيوبون	١٧٢	ستوك
		١٧٤	جيوبون	١٧٣	ستوك
		١٧٥	جيوبون	١٧٤	ستوك
		١٧٦	جيوبون	١٧٥	ستوك
		١٧٧	جيوبون	١٧٦	ستوك
		١٧٨	جيوبون	١٧٧	ستوك
		١٧٩	جيوبون	١٧٨	ستوك
		١٨٠	جيوبون	١٧٩	ستوك
		١٨١	جيوبون	١٨٠	ستوك
		١٨٢	جيوبون	١٨١	ستوك
		١٨٣	جيوبون	١٨٢	ستوك
		١٨٤	جيوبون	١٨٣	ستوك
		١٨٥	جيوبون	١٨٤	ستوك
		١٨٦	جيوبون	١٨٤	ستوك
		١٨٧	جيوبون	١٨٥	ستوك
		١٨٨	جيوبون	١٨٦	ستوك
		١٨٩	جيوبون	١٨٧	ستوك
		١٩٠	جيوبون	١٨٨	ستوك
		١٩١	جيوبون	١٩٠	ستوك
		١٩٢	جيوبون	١٩١	ستوك
		١٩٣	جيوبون	١٩٢	ستوك
		١٩٤	جيوبون	١٩٣	ستوك
		١٩٥	جيوبون	١٩٤	ستوك
		١٩٦	جيوبون	١٩٤	ستوك
		١٩٧	جيوبون	١٩٥	ستوك
		١٩٨	جيوبون	١٩٦	ستوك
		١٩٩	جيوبون	١٩٧	ستوك
		١١٠	جيوبون	١٩٨	ستوك
		١١١	جيوبون	١٩٩	ستوك
		١١٢	جيوبون	١١٠	ستوك
		١١٣	جيوبون	١	



ستنفر رمضان التخصصي

أمر صرف

المبلغ:

الإسم:

المبلغ بالجنيه:

جنيه فقط لا غير

مرفقات: جاري الترکاء ، إنتقالات ، تليفون ،

المستلم:

(قسم الحسابات)

تذكرة الدخول

ستنفر رمضان التخصصي

رقم القيد: _____
التاريخ: _____
وقت الدخول: _____
العنوان: _____
الاسم: _____
السن: _____
الهاتفون: _____
نوع العائد: _____

اسم الطبيب /

/ رقم الغرفة /

مبلغ التأمين: _____

التاريخ ورقم الاتصال	المبلغ	
_____	_____	_____
_____	_____	إجمالي الفاتورة: _____ العدد: _____ الباقي: _____

رقم الفاتورة: _____

التاريخ: //

ستنفر رمضان التخصصي

فاتورة الحساب

رقم القيد: //

بتاريخ: //

الإسم: _____
رقم الغرفة: _____

البيان	المبلغ	الإجمالي	المبلغ
- إقامة لمدة من يوم إلى يوم	_____	_____	_____
- مرافق لمدة من يوم إلى يوم	_____	_____	_____

- أكوجين
- موريتر
- تنس مناخي
- براز
- آشيه
- تحمل
- مطرادات غبية
- مطرادات مدور

الإجمالي: _____
إجمالي الفاتورة: _____

المبلغ: _____
الرابع والأخير: _____
محاسب: _____

سند قبض

المبلغ:	الإسم:
_____	_____
المبلغ بالجنيه:	جنيه فقط لا غير
مرفقات: تأمين ، تعلية ح/الغرفة ، مرافقن ، تدريب لمريض ،
مدير الحساب	المستلم
(قسم الحسابات)	

المراجع

م	العنوان	الباحث	المصدر	المكان
١	- المحاسبه فى قطاع المستشفيات. - نموذج عام للهيكل التنظيمى بالمستشفيات. - مقومات ومبادئ النظام المحاسبي بالمستشفيات.	د/هشام فاروق الإبازي	كتاب الفرقه الرابعه قسم المحاسبه لعام ٢٠١٢	كلية التجارة جامعة طنطا
٢	- محددات نظام الرقابه الداخليه. - أقسام نظام الرقابه الداخليه. - مفهوم نظام الرقابه الداخليه. - أهداف نظام الرقابه الداخليه. - إجراءات نظام الرقابه الداخليه. - مقومات نظام الرقابه الداخليه. - فهم ودراسة نظام الرقابه الداخليه.	دكتور ناهض نم محمد ر الخالدي	—	قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الإسلامية بغزة
٣	تحسين أداء المستشفيات من خلال سياسات زيادة الحكم الذاتي المستقبلي	—	دراسة مترجمه وكالة الولايات المتحده الأمريكية للتنمية USAID	كلية هارفورد للصحه العامه قسم السكان والصحه الدوليه أغسطس ١٩٩٦
٤	- النظام الداخلى للمستشفيات. - النظام الإدارى للمستشفيات بالقطاع الحكومى.	—	مجلد رقم ١١ ، ٤٥٦ ١٣إبريل ٢٠٠٧ لسنة	الجريدة الرسميه بالمملكه العربيه السعوديه
٥	- أهداف الرقابه الداخليه. - الأهداف العامه للرقابه الداخليه بالمنشآت الحكوميه.	د . جمال شحات ٢٠١١/٤/٢٠	تقرير لجنة دعم المنظماط ال الصادر COSO عام ١٩٩٢	http://alphabeta.argaam.com/article/detail/29190
٦	- ورقة بحثيه: نموذج مقترن لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدوليه للرقابه الداخليه.	د.محمد عبدالفتاح إبراهيم أستاذ المحاسبه المساعد	—	كلية التجارة جامعة المنوفيه
٧	تقييم مخاطر نظام الرقابه الداخليه.	—	المنظمة الدوليه لأجهزة الرقابه العليا INTOSAI	Google Search ويكيبيديا
٨	دراسة وتقدير فعالية نظام الرقابه الداخليه	الباحث محمد بوطره فضيله	رسالة ماجستير	كلية العلوم التجاريه جامعة محمد بوصياف بالمسيله الجزائر

أبعاد نظم الرقابة	٩	د/ محمد أبو رمان	دراسات في محاسبة التكاليف	الفرقه الأولى دبلومة المحاسبه الماليه والمراجعه كلية التجارة جامعة طنطا
تعريف الرقابه الداخلية.	١٠	—	—	http://www.dorar-aliraq.net/threads/11633 http://elsafer.mam9.com/t7-topic
المعايير الدوليه للرقابه الدوليه. الإطار المتقدم للرقابه الداخلية وفقاً للمعايير الدوليه	١١	د/عبدالعاطى عبد المنصف	—	—
الحكمه وأهداف الإصلاح الإدارى	١٢	الباحثان وسام عبدالرازق شفيق عبد الحافظ	مكتب المفتش العام	وزارة الصناعه
جودة الرعايه الصحيه (أين نحن الأن؟)	١٣	أ.د/مها التحوى	—	كلية الطب جامعة عين شمس
- إستبيان للضبط الداخلى والرقابه الداخلية (من تصميم الباحث).	١٤	الباحث عمرو محمد ذكي	مجموعة مراجع كلية التجارة جامعة طنطا	مكتبه كلية التجارة جامعه طنطا
- مكونات نظام الرقابه الداخلية. - الرقابه الداخلية وإدارة المخاطر.	١٥	—	دراسه مترجمه من هونج كونج	Google Search
- مكونات نظام الرقابه الداخلية - متطلبات نظام الرقابه الداخلية	١٦	—	مجلد رقم ٢٠١٠ لسنة ٣٢	كلية الإداره والإقتصاد جامعة الموصل
تصميم أنظمة الرقابه الداخلية للقطاع الحكومي. مفهوم الرقابه الداخلية أركان الرقابه الداخلية أهداف الرقابه الداخلية	١٧	إعداد سلطان بن عبد العزيز المقرن	ديوان المرافقه العامة المملكه العربيه السعوديه	ديوان المرافقه العامه المملكه العربيه السعوديه
- تعريف الرقابه الداخلية	١٨	—	٦٥ ص ٣	مكتبه كلية التجارة جامعه طنطا
- أهداف فحص وتقدير الرقابه الداخلية - نظرية الثقه و الرقابه الداخلية	١٩	—	٦٥ ص ٩	مكتبه كلية التجارة جامعه طنطا
أهمية تحليل نظم الرقابه الداخلية و المقومات و الأساليب المستخدمه فى فحص وتقدير نظم الرقابه الداخلية . الجانب التطبيقي لمنهج النظم.	٢٠	د/ مجدى محمد سامي	رساله ماجستير : (استخدام منهج النظم فى تحليل و تصميم الرقابه الداخلية) .	مكتبه كلية التجارة جامعه طنطا كتاب رقم ٦٤ م ص ٢٠ : ص ١ ص ٤٢